وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

أثر الشكل القانوني على السلوك الاستثماري للمؤسسات

"دراسة حالة المركز الوطني للسجل التجاري-عين تموشنت"

من اعداد الطالبين:

✓ بن زيان محمد عماد الدين

✓ مرني صنديد نزار قدور

تحت اشراف:

أ.د. حولية يحي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/23

أعضاء لجنة التقييم

أ.د. بن سليمان نجيب	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	رئيسا
أ.د. حولية يحي	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. مناد لولنوار إلياس	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

قال تعالى :" الرحمان علم القرآن, خلق الإنسان علمه البيان "

سورة الرحمان

اللهم لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا, و لا باليأس إذا فشلنا, و ذكرنا دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا النجاح لا تفقدنا تواضعنا, و إذا أعطيتنا تواضعا لا تفقدنا اعتزازنا بكرامتنا.

و اجعلنا من الذين إذا أعطوا شكروا

و إذا أذنبوا استغفروا

و إذا أوذوا فيك صبروا

و إذا تقبلت بهم الأيام اعتبروا

Designed by pngtree

إهداء

قال تعالى :" و لئن شكرتم لأزيدنكم "

اهدي هذا العمل الى من سعى معي لاتمام هذه المسيرة و الذي كان لي سندا" والدي الكريم"

الى التي كانت دعواتها ترافقني دائما, قدوتي في الحياة" أمي الغالية" اطال الله في عمرهما

الى كل من قدم لي يد العون سواء من قريب أو بعيد " الاخوة, الأصدقاء"

محمد عماد الدين

شكر و تقدير

قال تعالى :" و لئن شكرتم لأزيدنكم "

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمم العلم و البصيرة

أما بعد يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف "أ.د.حولية يحي " على ما قدمه لنا من دعم في انجاز بحثنا و بافادته لنا بالمعرفة و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه في انجاز هذا العمل, فجزاه الله عنا كل جزاء

كما نتقدم بالشكر الى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و الى كل من قدم لنا يد العون لاتمام هذا العمل

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: اسا سيات حول الشكل القانوني والسلوك الاستثماري	
تمهيد	02
المبحث الأول: الاطار النظري للشكل القانوني و السلوك الاستثماري	03
المطلب الأول: ماهية الشكل القانوني للمؤسسات	03
المطلب الثاني: مفهوم ومحددات الاستثمار	17
المطلب الثالث: علاقة السلوك استثماري بالشكل القانوني	23
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة	24
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	24

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الفرنسية	28
المطلب الثالث: الدراسات باللغة الانجليزية	29
خلاصة	30
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت	
تمهيد	32
المبحث الأول: عموميات حول المركز الوطني للسجل التجاري	33
المطلب الأول: تقديم المركز الوطني للسجل التجاري	33
المطلب الثاني: لمحة عن مركز الوطني للسجل التجاري	36
المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للمركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت	38
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	38
المطلب الثاني: دراسة البيانات الاستبيان و ثباته	40
المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة	44
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الإحصائية	53
خلاصة	56
الخاتمة العامة	58

قائمة المراجع	62

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	درجات سلم ليكارث الخماسي	41
(02-02)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الاول "الشكل القانوني"	42
(03-02)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " السلوك الاستثماري"	43
(04-02)	ثبات الاستبيان	44
(05-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	45
(06-02)	توزيع العينة حسب العمر	46
(07-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	48
(8-02)	توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكارث	49
(09-02)	تحليل عبارات المحور الأول "الشكل القانوني"	50
(10-02)	تحليل عبارات المحور الثاني" السلوك الاستثماري"	51

(11-02)	نتائج معامل الارتباط واختبار فيشر للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار للفرضية	54
(12-02)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط	55

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	الاشكال القانونية للمؤسسات في الجزائر	16
(02-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	47
(03-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	48

المقدمة العامة

يعد اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الاستثمارية إحدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية و أحد أهم القرارات التي يجب أن يتخذها المستثمرون قبل البدء في النشاط ، وعلي هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضر ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطر لأجل تحقيق معدل لمردودية مرتفعة.

كما يعد موضوع الشكل القانوني في كل التنظيمات التشريعية عبر العالم من أهم الحقوق العلمية الأصلية ، فهو الحق الوحيد الذي يخول لصاحبه كل السلطات من استعمال واستغلال وتصرف.

فبمأن الشركة أو المؤسسة كفكرة ليست وليدة اليوم ولكنها قديمة قدم هذا العالم ، حيث بدأها الإنسان صورة تعاونه مع أفراد أسرته كما تمثلت في تعاون الأسر والعشائر مع بعضها البعض ، وهذا يعني أن المؤسسة بصورتها الحالية هي نتاج تطور الفكر الإنساني على مر العصور

تتمثل أهمية دراسة السلوك الإستثماري بعلاقته بالشكل القانوني الذي تنتهجه أغلب المؤسسات والقرار الذي يتخذه المستثمر سواء ، للمؤسسة الفردية او الجماعية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وتعظيم الربح وذلك لتعظيم ثروة المالكين وهو الهدف الذي تسعي الى تحقيقه أغلب المؤسسات.

ومن هنا نطرح الإشكال أو التساؤل الذي سيقوم عليه البحث وهو:

- **ما ماذا تأثير الشكل القانوني على السلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت؟** .

أسئلة فرعية:

- ماهي الأشكال القانونية أكثر توجها للإستثمار ؟
- ماهي الأشكال القانونية أكثر إستقطابا للإستثمار في المؤسسات الجماعية (الشخص معنوي)؟
- ماهي النشاطات أكثر إستقطابا للمستثمرين بالنسبة للمؤسسات الفردية و المؤسسات الجماعية ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية نفرض هذه الفرضية التالية:

- يوجد أثر للشكل القانوني على سلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت .

مبررات إختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص مالية المؤسسة.
- الرغبة في معرفة المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية عين تموشنت
- التعرف علي الخيار الأمثل للمستثمر في إختيار الشكل القانوني المناسب .
- التعرف على القطاع السائد والأكثر توجها للمستثمرين .

أهمية البحث:

قلة الدراسات في هذا المجال التي ربطت بين متغيرات الدراسة نفسها والتي اهتممت بدور اختيار الشكل القانوني والذي يعتبر ركيزة أساسية عند تكوين المؤسسات والتوجه إليه من طرف المستثمر

تساعد هذه الدراسة المستثمر عند إنشاء المؤسسة ، وما هو الشكل القانوني الذي يختاره.

تساعد هذه الدراسة في النشاط الغالب في المنطقة والأكثر توجها للمستثمرين

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

•من أجل معالجة الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة في جانبها النظري وتحليل الدراسات التي لهاعلاقة بأثر الشكل القانوني ، استخدمنا دراسة حالة المؤسسات الناشطة في إقليمية ولاية عين تموشنت ،وذلك من خلال قراءة الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري:

صعوبات الدراسة

صعوبة الحصول على دراسات سابقة المتعلقة بموضوع دراستنا.

قلة الكتب و المذكرات.

عدم توفر المراجع بصفة كافية .

هيكل الدراسة:

من خلال المعلومات المتوفرة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين, حيث الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري, حيث حاولنا التركيز على الأساس النظري المرتبط مباشرة بموضوعنا و المتعلق بشكل القانوني للمؤسسة, أما الفصل الثاني

و الذي تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية و تم إدراج الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة لتوضيح كيفية انجاز الدراسة كما اشرفنا على عرض لنتائج الدراسة و تحليلها و مناقشتها.

الفصل الأول:

أساسيات حول الشكل القانوني والسلوك الاستثماري

تمهيد:

يعتبر الشكل القانوني من أهم الأشكال التي يتوجه إليها المستثمرون لإنشاء مؤسساتهم من خلال التنظيمات الادارية والقانونية والتنظيمية، لإعطاء الصيغة القانونية للمؤسسة وممارسة نشاطهم بشكل قانوني ، كما يعتبر الشكل القانوني من أنماط الملكية سواء مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة ، ويعتبر الإستثمار أكثر الأدوات أهمية لإحداث التنمية الاقتصادية و تطور الدول المرتبطة بقوة النشاط الاقتصادي ، وهذا الأخير يرتبط بحجم المشاريع الاستثمارية المنجزة التي تساهم في إنشاء بنية تحرك عجلة النمو .

المبحث الأول: الاطار النظري للشكل القانوني و السلوك الاستشاري

المطلب الأول: ماهية الشكل القانوني للمؤسسات

من خلال هذا المطلب نحاول معرفة الشكل القانوني من خلال المؤسسة الاقتصادية العمومية و المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

الشكل القانوني

نحاول من خلال هذا الفرع التعريف بالشكل القانوني و أشكاله القانونية

أولا: مفهوم الشكل القانوني

ان الاختيار الأمثل للشكل القانوني أهمية قصوى للمؤسسة, إنه قرار مؤسساتي سيكون له تأثير على المدى البعيد بالتعاملات التجارية و القانونية و الضريبية للمؤسسة.

لا يوجد شكل قانوني أمثل لأية مؤسسة, بل هناك دوما حلول تفرض نفسها حسب الحالة التأسيسية, كذلك ليس بالضرورة أن يكون الشكل الذي اختير ذات مرة هو الأنسب على الدوام, حيث أن شروط و أوضاع المؤسسة يمكن أن تتغير من وقت لآخر و قد يكون من الأفضل مثلا أن يقوم المؤسس بإنشاء مؤسسة فردية خاصة في البدء أما عندما تنمو و يدخل بها المشاركون الجدد فيمكن ان تتحول إلى شكل قانوني جديد, كأن تصبح شركة ذات مسؤولية محدودة مثلا, حيث يمكن أن تحمي نفسك تجاه براءات الاختراع و أمور عامة أخرى, يمكن أن تعرض إلى عواقب خطيرة.

يمكنك و استنادا الى النقاط التالية أن تتأكد من الشكل القانوني الذي يناسبك, أما لاتخاذ القرار النهائي فعليك أن تستشير محاميا أو خبيرا ماليا.(اودو، 2009، الصفحات 44-46)

- ✓ هل تؤسس مؤسستك منفردا أو مع شريك ؟
- ✓ هل ترغب بضم شركاء آخرين في المستقبل؟

- ✓ من الذي يستسلم مهام الإدارة؟
- ✓ هل ستكون أنت مسير شريك ؟
- ✓ أم شريك فقط؟
- ✓ هل تود أن تكون مطلق الصلاحية باتخاذ قراراتك, و غير مرتبط بأحد ؟.
- ✓ من الضامن في حالة إفلاس المؤسسة و حلها؟
- ✓ ما مقدار رأس المال الذي يمكنك ان تؤمنك ؟
- ✓ ما حجم رأس المال الذي سيلزم في السنوات القادمة؟
- ✓ و هل ستحتاج لمزيد من المال الخاص أو القرض؟
- ✓ هل الشكل القانوني الذي اخترته معقول أيضا و مقبول من الناحية الضريبية؟

يعتبر الشكل القانوني للمؤسسة أحد أهم القرارات التي يجب أن يتخذها المستثمرين قبل البدء في النشاط,

حيث يترتب على الشكل القانوني الذي يتم اختياره الكثير من القرارات و الالتزامات و القيود التي يجب مراعاته عند أداء النشاط, إذ يعد اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الاستثمارية إحدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية لإنشاء عملها, حتى أن له تأثيرا مباشرا على المسار الذي يجب إتباعه لإكمال هذه الإجراءات.

من الناحية العملية, يمكن لصاحب المشروع أن يختار شكلا قانونيا مناسبا وفقا لحجم مؤسسته, و عدد و طبيعة المساهمين

يعد اختيار الشكل القانوني لمؤسستك احدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية لإنشاء عملك الخاص, حتى أن له تأثير مباشرا على المسار الذي يجل إتباعه لإكمال هذه الإجراءات.

لكن يعتبر هذا الاختيار صعبا أمام العديد الكبير للاحتمالات المطروحة في التشريع الجزائري, خاصة ان لم يتم الإحاطة بجميع شروط و المعايير التي ترافق كل شكل على حدى.

- **تعريف بالمؤسسة الاقتصادية**

أ- المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف انتاج أو تبادل السلع و الخدمات مع لأعوان الاقتصاديين الاخرين و هذا في اطار قانوني و مالي و اجتماعي تختلف نسبيا و مكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط الذي تقوم به.(ناصر، 1998، صفحة 10)

ب- يعرف M.truchy المؤسسة على أنها: الوحدة التي تجمع فيها و تنسيق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من اجل إنتاج سلعة ما و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر كلفتها.

ت- يمكن أن تعرف المؤسسة على أنها(عبد الرزاق، 2009، صفحة 28): منظمة اقتصادية و اجتماعية منشغلة نوعا ما, تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية, المالية, المادية, و الإعلامية بغسة خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و مكاني المؤسسة عبارة عن تجمع انساني تستعمل وسائل فكرية, مادية و مالية لاستخراج, تحويل, نقل, و توزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية باعتماد على حوافز الربح, و المنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة.(درحمو، 2005، صفحة 13)

- **أنواع المؤسسات**

في عالم الأعمال هناك العديد من المؤسسات, كل منها تعتمد على العمل معين و الآتي مجموعة من أهم أنواعها:

أولا: المؤسسات الفردية

تنشأ هذه المؤسسات من جمع شخص يعتبر صاحب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى, حيث تختلف شخصيتها الاعتبارية مع شخصية صاحب رأس المال الذي ينشئ هذا المؤسسة.

و يأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواعا تتنوع من مؤسسات انتاجية الى تجارية أو خدماتية .... الخ, و غالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا.(ناصر، 1998، صفحة 54)

و يمكن تعريفها على أنها مؤسسة التي يمتلكها الشخص الواحد. و هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمالها و عادة ما يتولى هو إدارة و تسيير شؤونها, و في الغالب ما تكون هذه المؤسسة من الحجم الصغير.

خصائص المؤسسة الفردية:

يتميز هذا النوع من المؤسسات بالخصائص التالية:(عمر، 2006، صفحة 26)

سهولة التنظيم أو الانشاء.

مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة, فهو مسؤول عن جميع ديون المؤسسة.

صحاب المؤسسة هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج عمل المؤسسة, و هذا يحفزه على العمل بكفاءة و جد و نشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.

صاحب المؤسسة في الغالب هو الذي يقوم بتنظيم و ادارة و تسيير المؤسسة

إمكانية قصر وجهة النظر و نقص الخبرة لدى مالك واحد مما قد يعرض المؤسسة لمشاكل فنية.

قلة رأس المال المؤسسة كون انها تؤسس برأسمال الشخصي.

ثانيا: شركات الأشخاص

ث- يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريين أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل

أو مال أو نقد, بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجز عن ذلك(المادة 416 من القانون المدني، 3 ماي 1988).

ج- الشركات الأشخاص هي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على ألا يتجاوز عدد شركاء 20 شخص و يتم اقتسام الخسارة و الربح.(عبد الغفور، 2001، صفحة 8)

يعتبر الشريك في هذا النوع مسؤولا عن ديون الشركة حيث تمتد المسؤولية الى أمواله الخاصة (مسؤولية تضامنية) و يكتسب صفة التاجر.(امينة، 2016، صفحة 8)

و تنقسم شكة الأشخاص الى ثلاثة أقسام:

أ- شركات التضامن
ب- شركات التوصية
ت- شركات المحامة

أولا: شركة التضامن SNC:

تعد هذه الشركات من اهم شركات اذ يقسم فيها الشركاء حصص قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في الطبيعة حصة من شريك الى آخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة و تعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة.

و يكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة و غالبا ما تكون ذات احجام صغيرة أو متوسطة و يتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم.(ناصر، 1998، الصفحات 55-56)

ح- **خصائص شركات التضامن:**

تتميز شركات التضامن بالخصائص التالية:

- ✓ مسؤولية كل من الشركاء غير محدودة, و يعتبر كل واحد منهم على انفراد مسؤولا أمام الدائنين عن ديون الشركة, و اذا لم تكن أصول الشركة للوفاء بحقوق الدائنين تتوفى هذه الحقوق من الممتلكات الشخصية للشركاء,
- ✓ كل الأصول المقدمة من الشركاء على سبيل الوفاء بأنصبتهم في رأس المال إضافة الى تلك أصول المشتراة بواسطة الشركة ذاتها, تعتبر مملوكة للشركاء على سبيل الملكية المشتركة, و من تم فغن لكل واحد من الشركاء نصيب في أصول الشركة مجتمعة يتناسب و حصته في رأس المال و لكن ليس له حق في أصل أو أصول معينة على وجه التقدير.
- ✓ يتم اقتسام الأرباح و الخسائر بين الشركاء وفقا لنصوص عقد الشركة و تنقضي الشركة بإفلاسها أو بموت احد الشركاء أو بتفاهم.
- ✓ يؤذي تضامن الشركاء الى زيادة القدرة المالية للمؤسسة كما يسهل من عملية الحصول على التمويل الخارجي (قروض بنكية خصوص).(جيمس، 1984، صفحة 64)
- ✓ قد يؤذي تعدد الشركاء الى تنازع مما يؤذي سلبا على المؤسسة.(امينة، 2016، صفحة 12)

ثانيا: شركة التوصية البسيطة

و تكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين و هو مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولة شخصية بنسبة ما يملكون, بإضافة الى حصصهم في رأس المال و فئة ثانية هو شركاء موصين بقسط من رأس مال الشركة و تنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة, و لا يحق لهم إدارة الشركة و لا يظهر اسمهم في اسم الشركة.(عبد الغفور، 2001، صفحة 24)

خ- **خصائص شركة التوصية البسيطة:**

اما عن خصائص هذا النوع من الشركات, فسنوجزها في النقاط التالية:(الطيب، 2008، صفحة 179)

- الخاصية الرئيسية تكمن في التفرقة بين صنفين من الشركاء: المتضامنين و الموصين مما يترتب عنها اثار مختلفة.

- ينبغي أن يتضمن القانون الأساسي لشركات التوصية البسيطة بعض البيانات تسمح بإعلام الغير خاصة الدائنين.

- لا يحق للشريك الموصي أن يقوم بأي عمل تسيير و لو بمقتضى وكالة.

ما عدا الحالات الاستثنائية, لا يجوز التنازل عن حصص الشركة, الا بموافقة كل الشركاء.

ثالثا: شركة المحاصة

هي شركة مشتركة فيما بين شركاء انفسهم و هي تفتقد الى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين, و بأنها غير معدة للاطلاع عليها, فشركة المحاصة لا وجود لها الا فيما بين الشركاء و تقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح و الخسارة.(مصطفى، 2000، صفحة 51)

هي شركات مستترة لذا وجود قانوني إزاء الفن, يتعامل فيها الشركاء مع الفن بصفتهم الشخصية و لكن لحساب الشركة, و يقتسمون الأرباح و الخسائر حسب الاتفاق.(امينة، 2016، صفحة 8)

رابعا : شركات الأموال

تحتاج المؤسسات الكبرى أساسا الى رؤوس الأموال من أجل القيام بوظائفها الاستمرارية, و من هنا ظهرت الحاجة الى شركات الأموال, التي تميزت بالاهتمام بتامين الاحتياجات المالية للاستثمار.

و هي الشركات التي ترتكز في المقام الأموال على الاعتبار المالي و تظهر بصمات هذا الاعتبار عند تكوين الشركة و اثبات حياتها, و عند انقضائها, فأثناء تكوينها غالبا ما يتم الالتجاء الى الجمهور الذي لا يعرف بعضه البعض للحصول على رأس مالها و ذلك في صورة طرح أسهم عليه, و اثناء حياتها لا يظل الشريك اسما لها بل يستطيع الانسحاب منها عن طريق التداول أسهمه دون ان يؤثر ذلك على بقائها و استمرارها, و اذا بلغت خسائرها حد تعيين حلها و تصفيتها.(عبد الحميد ا.، صفحة 720)

و تحدد مسؤولية الشريك بعدد الأسهم التي اشتراها (يكتب فيها), لا يكتسب الشريك في هذا النوع من الشركات صفة التاجر, يدير شؤونها مجلس الإدارة منتخب من قبل حملة الأسهم (الشركاء) أي انه في هذا النوع من الشركات لا اثر للاعتبار الشخصي للشريك(امينة، 2016، صفحة 9).

سنقوم ببيان أنواع شركات الأموال فيما يلي:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL

أولا: تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة

د- شركة تجارية تؤلف بين شركاء لا يتمتعون بصفة التاجر و لا يسألون الا بنسبة مقدماتهم و جميع الشركات في وضع نسبة بالشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة, و تتمتع هذه الشركة بالشخصية المعنوية.

ذ- شركة تتألف من عدد من الشركاء غالبا ما يكون محدودا, و يسألون مسؤولية محدودة عن ديون الشركة و التزاماتهم بقدر حصصهم في رأس مالها, و يكسبون صفة التاجر و تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية و لا يمكن جمع رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام كما لا يمكن انتقال حصص الشركاء فيها الا بموجب احكام القانون.(باسم، 2011، الصفحات 224-228)

ر- نص المشرع الجزائري على تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة في نص المادة 564 من القانون التجاري التي تم تعديلها بموجب القانون رقم 05-02 الصادر سنة

2005 التي تنص على أنه: تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة اشخاص لا يتحملون الخسائر الا في حدود ما قدموا من حصص.(المادة 564 من قانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فبراير 2005،يتضمن القانون القانون التجاري ج ر، 9 فبراير 2005)

ز- يمكن ان نصل الى تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة بانها شركة تجارية تتكون من عدد من الشركاء لا يزيد عن 50 شريك, لا يكونون مسؤولون عن ديون الشركة الا بقدر حصصهم في رأسمال الشركة و لا يكسبون صفة التاجر, و لا يمكن جمع رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام, كما لا تنقل حصة الشريك الا بموجب القانون.(مقراني، صفحة 20)

يبرز الاختلاف بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة و بين مؤسسة الشخص الوحيد في عدد الشركاء, اذ نجد أن هذه الأخيرة ليس لديها ركن تعدد الشركاء.(فتيحة ي.، 1999، صفحة 79)

ثانيا: خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة

تحديد مسؤولية الشريك:

ان اهم مميزات الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن مسؤولية الشريك فيها غير مطلقة, و أن الشريك لا يسأل عن ديون الشريك الا بقد الحصة المقدمة في رأسمال الشركة حسب المادة 564 من القانون التجاري, و هو يعتبر مبدأ مطلق يسري في العلاقة بين الشركاء بعضهم ببعض أو في علاقاتهم مع الغير.(عمار، 2020، صفحة 277)

أنها شركة تجارية:

نص القانون التجاري في المادة 544 ما يلي: تعد شركات التضامن و شركات التوصية و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركة المساهمة تجارية بحكم شكلها مهما يكن موضوعها".

العدد المحدود للشركاء:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة تجارية بحسب الشكل و يجب ألا يزيد عدد الشركاء عن خمسين (50) شريكا حسب المادة 590 من القانون التجاري الجزائري و الذي نص على ما يلي: لا يسوغ أن يتجاوز عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة 50 شريكا, العرض من ذلك قصر هذا النوع من الشركات يعني المشروعات الصغيرة و المتوسطة, و الحرص على توفر الاعتبار الشخصي بين الشركاء, و اذ زاد العدد عن 50 شريك يجب تحويلها الى شركة مساهمة خلال سنة واحدة و الا تعرضت للحل.

حرية الشركاء في تحديد رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

بالرجوع الى نص المادة 566 من القانون التجاري التي تنص أنه:يحدد رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة, و تقسم الى حصص ذات قيمة اسمية متساوية, يجب ان يشار الى رأسمال في جميع وثائق الشركة"

حظر اللجوء الى الاكتتاب العام و عدم قابلية الحصص للتنازل بالطرق التجارية:

لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تصدر اسهم او سندات قابلة للتداول بالطرق التجارية, و هذا عكس شركة المساهمة, اذ تنص المادة 569 من ق ت ج على: يجب أن تكون حصة الشركاء اسمية و لا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول"

عنوان الشركة:

يستمد عنوان الشركة ذات المسؤولية المحدودة من غرضها, بحيث يشترط القانون التجاري أن تتخذ الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسما لها يشتمل على اسم احد الشركاء أو أكثر بشرط ان تكون هذه التسمية مسبوقة أو متبوعة بكلمة مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة, أو الاحرف الأولى منها "ش ذ م م "و

بيان رأسمالها, و ذلك حسب نص المادة 564 م ق ت ج.مدة الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

نص المشرع الجزائري في المادة 564 ق ت ج على أن يحدد شكل الشركة و مدتها التي لا يمكن أن تتجاوز 99 سنة ... في القانون الأساسي, فهي تشبه شركة الأموال التي تكون حدها الأقصى 99 سنة.

ثانيا: شركة ذات شخص وحيد ذات مسؤولية محدودة EURL

يتميز هذا النوع من الشركات بصفاة فريدة من خلال وجود شريك وحيد, و مع ذلك فهي تشبه الشركة ذات المسؤولية المحدودة في بعض الجوانب القانونية. (MOHAMED, 2006, p. 10)

خصائص الشركة ذات الشخص الوحيد:

يتميز هذا النوع من المؤسسات بالخصائص التالية:

مسؤولية صاحب المؤسسة المحدودة محدودة, فهو مسؤول على مقدار رأسمال الشركة الذي يمتلكه كليا و هو ما يميزها على المؤسسة الفردية, و لا يكتسب الشريك الوحيد صفة التاجر.

حصول الشريك على جميع الأرباح, لأنه المالك و المسؤول الوحيد على نتائج الشركة,

يقوم الشريك الوحيد بإدارة و تسيير الشركة و هذا يسهل العمل و اتحاد القرارات مقارنة بوجود عدة شركاء.

قلة رأسمال يسبب امداد الشريك الوحيد لوحدة الشركة بعنصر رأسمال و صعوبة الاقتراض من المؤسسات.

ثالثا: شركة المساهمة SPA

شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها الى اسهم قابلة للتداول و تتكون من شركاء لا يكون كل شريك فيها مسؤولا عن ديوم الشركة الا بقدر ما يملكه من اسهم و لا يمكن أن يقل عدد الشركاء فيها عن سبعة.(عبد الحميد ا.، 2003، صفحة 133)

تتمتع شركات المساهمة بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية باقي الشركات , و يمكن مباشرة نشاطها في نطاق القيود التي يفرضها القانون,و هي تتميز بمقدرتها على تجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع تحت إدارة واحدة.

وينقسم رأسمال شركات المساهمة الى حصص متساوية تسمى أسهم وغالبا ما تكون قابلة للتداول مما يوزع عامل المخاطرة على عدد كبير من الملاك و في هذا المجال, فمسؤولية المساهم محدودة بقدر مساهمته في رأسمال, بحيث لا تتعدى مسؤوليته عن دين الشركة حصته في رأسمال,و ثم لا يمتد التزامه الى أمواله الخاصة.

أولا: خصائص شركة المساهمة:

أ- تحديد مسؤولية المساهم:

يعد مبدأ تحديد مسؤولية المساهم أحد أبرز الخصائص الأساسية التي تتميز بها شركة المساهمة, و هو الذي يفسر شدة اقبال الافراد على الاكتتاب أو شراء الأسهم هذه الشركة, اذ أن تحديد المسؤولية بحدود القيمة المالية للأسهم يجعل المساهم بمأمن من الرجوع على أمواله الأخرى في حالة اشهار افلاس الشركة و بقيمة مخاطرة المسؤولية التضامنية غير المحدودة المعروفة في شركات الاشخاص.(فاروق، 2008، صفحة 3)

فلا يمكن مطالبة المساهم بما يفوق القيمة المالية لأسهمه مهما بلغت ديون الشركة, و الخسائر التي تعرضت لها.

و على هذا الأساس,فان المساهم لا يكتسب صفة التاجر,و بالتالي لا تشترط فيه الأهلية التجارية فيستطيع القاصر أن يكون مساهما في هذه الشركة عن طريق ممثله القانوني.

ب- حصص المساهم:

عبارة عن أسهم قابلة للتداول بالطرق التجارية, و قابلية الأسهم للتداول هي أهم خاصية تنفرد بها شركة المساهمة دون غيرها.(فتيحة ي.، 2007، صفحة 134)

ت- رأسمال شركة المساهمة:

يتميز رأسمال شركة المساهمة بضخامة كبرى لان هذا الشكل من الشركات يقوم على الاعتبار المالي دون الاعتداد بشخصية الشريك و الهدف من تجميع الأموال هو النهوض بالمشروعات الاقتصادية الكبرى, و يقسم رأسمال شركة المساهمة الى اسهم متساوية القيمة يسمى كل منها "سهما" و تمثل هذه الأسهم في شكل صكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية.(محمد ف.، 2003، صفحة 141)

ث- عنوان شركة المساهمة:

عنوان شركة المساهمة يستمد من موضوع نشاطها, و قد أوجب المشرع أن يكون عنوان الشركة متبوعا أو مسبوقا بذكر شكل الشركة المساهمة, كما أوجب ذكر مبلغ رأسمال, تطبيقا لنص المادة 593 من القانون التجاري الجزائري .(فتيحة ي.، 2007، صفحة 134)

ج- عدد الشركاء:

وضع المشرع حدا أدنى لعدد الشركاء بنصف في المادة 2/592 من القانون التجاري المعدلة بالمرسوم التشريع 08/23 على ما يلي:" لا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة 7" باستثناء الشركات التي يكون رأسمالها أموال عمومية.(فتيحة ي.، 2007، صفحة 136)

ح- الفصل بين الملكية و الإدارة:

تتميز شركة المساهمة بالفصل بين الملكية و الإدارة, اذ تتم إدارة الشركة عن طريق مجلس الإدارة يعين من طرف مجموع المساهمين لأجل محدد, يكون هذا المجلس

مسؤولا عن تصرفاته قبل المساهمين الذين لهم حق مساءلته عن هذه التصرفات, و النتائج التي ترتبت عليها و هذا الاجراء يمكن الملاك من اختيار قيادات الإدارة التي تتمتع بالكفاءة, و من ثم تستخدم الموارد المالية و البشرية بشكل يحقق لها نجاحا أفضل, أما في شركات الأشخاص فان حق الإدارة يمنح للشركاء المتضامنين ما لم يكن هناك اتفاق في عقد الشركة على منح هذا الحق للغير.

بالإضافة الى الخصائص السابقة يمكن إضافة الخصائص التالية:

لا تخضع للاعتبار الشخصي بحيث لا أثر لإفلاس الشريك أو وفاته أو تنازله لشخص اخر عن حصته على استمرار الشركة, حيث أن أسهمها قابلة للتداول بالطرق التجارية بمرونة تامة.

لا يكتسب المساهم مهما كان صفة التاجر بمجرد دخوله في شركة المساهمة, كما لا يلزم بالتزامات الشركة, و في حالة افلاس الشركة لا يتعدى ذلك الى الشركاء.

الشكل (1-1): الاشكال القانونية للمؤسسات في الجزائر

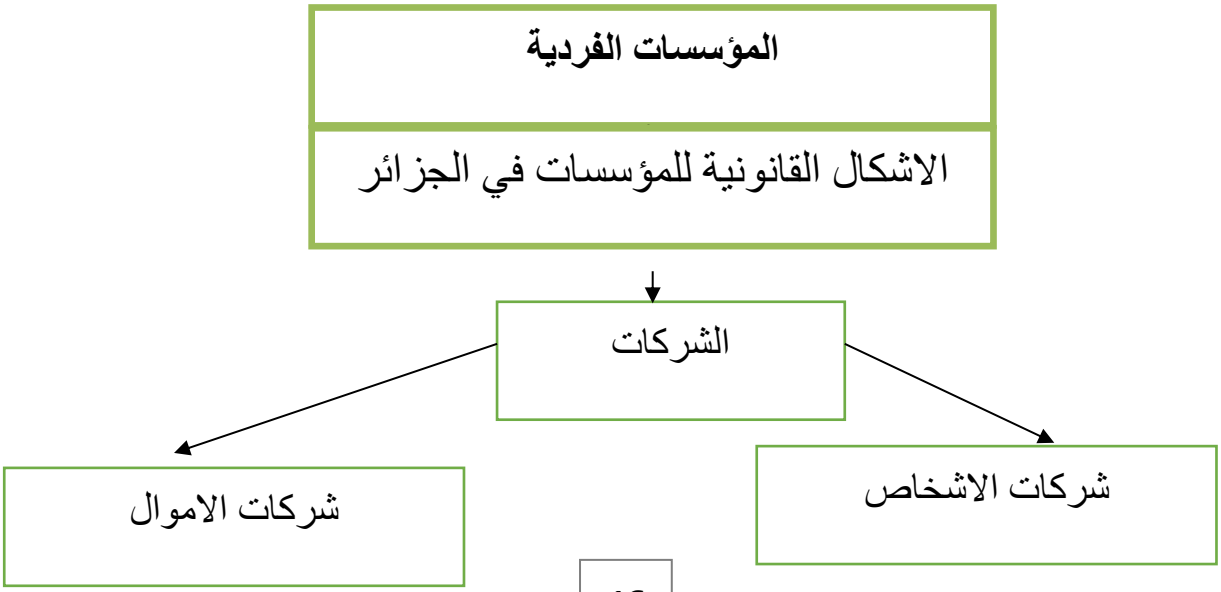

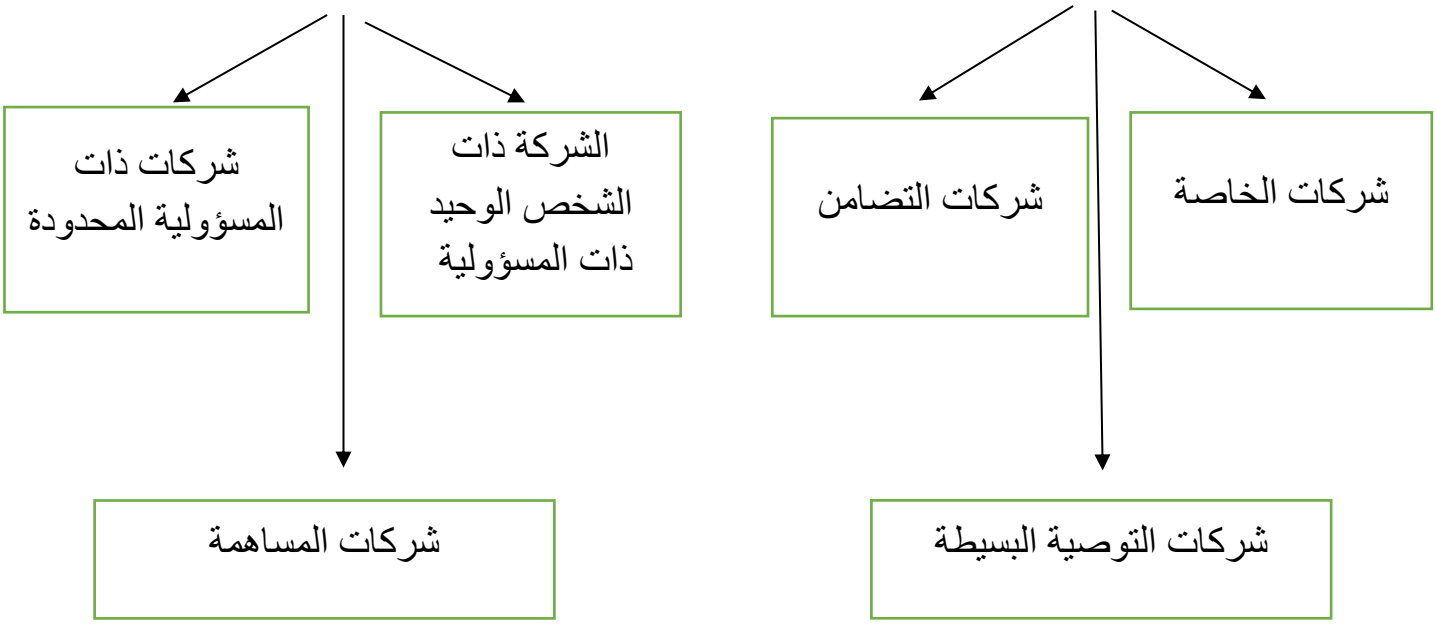

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع مذكورة السابقا

المطلب الثاني: مفهوم ومحددات الاستثمار

أولا: مفهوم الاستثمار

- المقصود باصطلاح الاستثمار هو :(استخدام للأصول في إقامة مشروعات جديدة أو منشأة قائمة..... عائدا أو فائدة إضافية لها, فهو اذا أي نشاط استثماري ينطوي على ممارسة اعمال يترتب عليها انفاق, و ينجم عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها و الاستفادة منها لفترات زمنية مقبلة.(محمد ا.، 2000، صفحة 33)

- و يعرف أيضا بأنه :" هو سلسلة من المصروفات تلتها سلسلة من الإيرادات و ذلك في فترات زمنية متعاقبة, و هذا الاستثمار قد يكون على شكل مادي كالأراضي, المباني, و الآلات و على شكل غير مادي كالنقود تحت الطلب و السندات و الأسهم:.

- كما يمكن تعريف الاستثمار من المفهوم المالي بانه:" عبارة عن اكتساب الموجودات المالية أي التعامل بالأموال للحصول على الأرباح, و التعامل بالأموال يعني التخلي عنها لفترة زمنية معينة قصد الحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوض لنا القيمة الحالية للأموال المستثمرة و عامل المخاطرة المرافق دائما للمستقبل"(مغني، 2005، صفحة 2)

- و تعرف أيضا:" بانه النخلي عن استخدام أموال حالية لمدة زمنية معينة من أجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل, تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة و كذلك التعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم و الحصول على عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة(فتحي، 2013/2012، صفحة 8)

- كما يعرف الاستثمار كذلك:" بانه العائد الناتج من تحمل المخاطرة نتيجة الموافقةالنهائية على جدوى مشروع والاتخاذ قرار بإقامته .(بن البيوض، 2018/2017، صفحة 38)

- الإستثمار هوإنشاء موارد ثابتة هي عبارة عن هياكل مادية مثل وسائل العمل المختلفة كالتجهيزات والمباني, وهو أيضا إنشاء رأس مال ثابت نظرا لان تلك الموارد ليست سوى قيم مادية استعمالية يعاد استعمالها في الانتاج .(حمير، 2017/2016، صفحة 3)

- ومما سبق يمكن لنا تعريف استثمار بأنه:"التضحية بأموال حالية بهدف الحصول على منافع مستقبلية اكبر مقابل تحمل المخاطرة ويكون الاستثمار حقيقي او مالي.

ثانيا: محددات الاستثمار

من اهم العوامل المحددة للاستثمار يمكن اختصارها فيما يلي:(كاظم، 2002، الصفحات 33-35)

1. **سعر الفائدة:**

والمقصود بسعر الفائدة تكلفه راس مال المستثمر, فالعلاقة بينهما وبين حجم الاموال المستثمرة هي علاقة عكسية فزياده سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار, نتيجة ارتفاع تكلفه الاقتراض, اما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي الى ارتفاع حجم الاقتراض, وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفه الاقتراض ففي حاله التضخم من الافضل للدولة ان تعمل سعر الفائدة, اما في حالة الركود, فمن الافضل العمل على التخفيض سعر الفائدة.

2. **الكفاية الحدية لراس المال:** والمقصود بالكفاية الحدية لراس مال هو الانتاجية الحدية لرأس مال او العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأسمال والأموال المستثمرة علاقة الطردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الاموال المستثمرة.

اما عند انخفاض الانتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار, ومنه انخفاض الاموال المستثمرة.

3. **التقدم العلمي والتكنولوجي:**

التقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي الى ظهور نوع جديد من الآلاتالمتطورة ذات طاقات انتاجية عالية تعمل على دفع المنتج او المستثمر الى العمل على استبدال واحلال الآلات القديمةبأخرى جديدة.

اضافة الى التقدم التكنولوجي الخاص بالآلات, يوجد ايضا التقدم في مجال البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ظهور موارد أو مصادر الطاقوية جديدة تحل المحل القديمة, بالإضافة الى العوامل السابقة, هناك ايضا عوامل اخرى تتمثل في:

- مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشيطة.
- مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى افراد المجتمع.

4. درجة المخاطرة:

المخاطرة مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.(منير، 1999، صفحة 440)

هي درجه الاختلافات في التدفقات النقدية للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر او المتوقع له.

ان العلاقة بين درجةالمخاطرة والاستثمار هي علاقةعكسية, بحيث انه كلما زادت درجةالمخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار, و العكس صحيح اذ كلما اقل درجة المخاطرة ارتفعت معها كمية الاستثمار ولكن من جهة ثانية فان العلاقة من درجة المخاطرة والعائد هي علاقه طردية, وعليه فالتقليل من درجة المخاطرة لابد من توفير الحد الادنى من الضمانات في اطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية, لان درجة المخاطرة ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي, فتوفر هذا الاستقرار يؤدي الى انخفاض درجة المخاطرة, الامر الذي يعمل على تشجيع الاستثمار (محمد ص.، دون تاريخ، الصفحات 24-25).

- **انواع الاستثمار**

يمكن تحديد انواع الاستثمارات حسب المعايير التالية:

يقسم الى:(محمد ص.، دون تاريخ، صفحة 25)

- **استثمار حقيقي:** هو استثمار في الاصول الحقيقية مثل المباني والأراضي, والذي يهدف الى زياده الطاقة الانتاجية للمجتمع, بمعنى اخر هو كل ما يؤدي الى الزيادة الدخل القومي الإجمالي, ومنه فان الاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو استخدام الموارد الاقتصادية او استغلالها بشكل يضيف سلعا او خدمات جديدة.

- **الاستثمار مالي:** هو بيع وشراء ادوات الاستثمار مثل الاسهم والسندات وشهادات الايداع والتي يعرف بالأوراقالمالية, هذا الاستثمار يوصف بانه استثمار غير حقيقي لا يخلق طاقة انتاجية جديدة, بل هو عباره عن امتلاك جزء من طاقة قائمة أصلا فاذا اشترى شخص اسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الاسهم من شخص لآخر دون ان تكون هناك زيادة في الطاقةالإنتاجية.

من حيث المدة: يقسم الى:

- **استثمار قصير الاجل:** يتمثل في الاستثمار في الاوراق المالية التي تأخذ كل أذونات الخزينة والقبولات البنكية أو شهادات الإيداع, ويطلق عليه الاستثمار النقدي (موسي، 2012، صفحة 1433)يتميز بقلة الخطورة لقصر المدة التي تتعدى في الغالب 18 شهرا وبالتالي سرعة تحويلها الى سيولة.(محمود، 2010، صفحة 22)

استثمار طويل الاجل: تتمثل هذه الاستثمارات في جميع الاصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس او تقتني, بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة زمنية طويلة, ويكون من الصعوبة احيانا تحويلها الى نقدية, وذلك لصعوبة بيعها ويكون هدف المستثمر من اختيارها كمشروع استثماري هو الحصول على التدفقات النقدية يضمن من خلالها استرداد راس المال المستثمر في زمن معين, من امثلة الاستثمارات الطويلة الاجل: المشروعات العقارية, الاراضي الزراعية, الفنادق, المصانع, مشروعات النقل.... الخ(حامد، 2000، صفحة 45)

من حيث جنسيةالاستثمار :

تقسم الاستثمارات من حيث جنسيتها الى: (زياد، 2005، صفحة 1)

- **الاستثمار المحلي:** ويشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية, بغض النظر عن نوع وأداة الاستثمار المستخدمة.
- **الاستثمارات الخارجية:** يشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الاسواق الاجنبية ما كانت ادوات الاستثمار مستخدمة, وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الافراد والمؤسسات المالية اما بشكل مباشر او غير مباشرويكون الاستثمار مباشرا اذا قام شخص اجنبي مثلا بشراء عقار من بلد ما بقصد المتاجرة فيه, و يكون غير مباشر اذا قام المستثمر بشراء الحصة محفظة ماليه لمؤسسه استثمار الام تستثمر اموالها في بورصة اجنبية.

من حيث القائم على الاستثمار: (سعيد، دون تاريخ، الصفحات 24-25)

- **الاستثمار الشخصي:** وهو ما يقوم به شخص واحد, حيث يمكن للفرد ان يستخدم ما يتاح له من موارد واموال في القيام باستثمارات ماليه كشراء الاسهم او السندات او القيام بعمل استثمارات مادية كشراء العقارات وغيرها.
- **الاستثمار المؤسساتي:** هو ذلك الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة(شركة او هيئة) ولكنه قد لا يختلف كثيرا عما يمكن ان يقوم به الشخص الطبيعي, فكل من المؤسسة والشخص يقوم باستثمارات مالية وكذلك استثمارات مادية, ولكن الاختلاف قد يبرز في حجم الاستثمار ذاته, فالمؤسسات باختلاف انواعها قد تتمكن من عمل احجام اكبر من الاستثمارات ربما لم يتوافر لها من اموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

وهناك تعتمد الاستثمارات على اتجاه النظام الاقتصادي وفلسفته, فكلما اتجه هذا النظام نحو الفلسفة الاشتراكية وخاصة ضمن الانظمة الشمولية (الانفراد بالحكم مثل الحزب الواحد) فان الحكومة تتمنى المزيد من الاستثمارات وفي المقابل في اقتصاديات

السوق تكون التخصيصات الاستثمارية فردية, او جماعية ويضيف تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي الى حد بعيد ويكون الربح هدفا للاستثمار الخاص, بينما الاستثمار العام تكون اهدافه اجتماعية اي تحقيق المنفعة العامة.(سعيد، دون تاريخ، صفحة 25)

- **اهداف الاستثمار**

تختلف اهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار, حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام, كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي تقوم بها الدولة مثل انشاء مستشفى او جامعة حكومية, وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد او الربح كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأموال.

ويمكن اجمال اهم اهداف عمليه الاستثمار فيما يلي: (محمود، 2010، الصفحات 20-21)

- تحقيق عائد مناسب: حيث ان هدف اي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الاصول الحقيقية: المحافظة على قيمة راس المال الاصلي المستثمر في المشروع من اجل ضمن ذلك لابد من اللجوء الى اسلوب المفاضلة و الاختيار و التي تتضمنها الدراسات الجدوى الاقتصادية وصولا الى الاختيار البديل او الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختاره او مقترحة, البديل الذي يحقق اكبر عائد باقل درجة من المخاطرة.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته: و هذا يعني ان المستثمر يسعى دائما من وراء استثماره لأمواله في المشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته و تنميته باستمرار
- ضمان السيولة اللازمة من الاهداف الاخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة.

المطلب الثالث: علاقة السلوك استثماري بالشكل القانوني(بوزيد، صفحة 34)

عندما نتحدث عن "السلوك الاستثماري"، نعني الأفعال التي يقوم بها الفرد أو المؤسسة وفقًا للشروط والقواعد المحددة في القوانين والتشريعات. يمكن أن يكون هذا السلوك مرتبطًا بالتزامات قانونية معينة أو بمجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم نشاط معينعلى سبيل المثال، في العمل الاقتصادي، قد يُشير السلوك الاستثماري إلى الامتثال للضرائب وتقديم التقارير المالية والحفاظ على السجلات بشكل صحيح وفقًا للقوانين المحلية والدولية. فيما يتعلق بالأفراد، قد يشمل السلوك الاستثماري الامتثال لقوانين المرور، والالتزام بالعقود، والالتزام بقوانين العمل وحقوق الإنسان، وما إلى ذلكبالنسبة للشكل القانوني، فإنه يتعلق بكيفية تنفيذ القوانين والتشريعات واللوائح في الواقع. يجب على الأفراد والمؤسسات الالتزام بالشكل القانوني عند تنفيذ السلوك الاستثماري. وهذا يعني عدم القيام بأي نشاط يتعارض مع القوانين أو ينتهكها، بل يجب الالتزام بالقوانين وتنفيذها بالشكل الذي تنص عليه القوانينبشكل عام، يمثل السلوك الاستثماري والشكل القانوني جزءًا أساسيًا من نظام القانون والتشريعات، حيث يضمنان النظام والترتيب في المجتمع ويحميان حقوق الأفراد والمؤسسات ويعززان العدالة والنزاهة في التعاملات.

السلوك الاستثماري يشير إلى الأنشطة والقرارات التي يتخذها المستثمرون بغرض تحقيق عوائد مالية من خلال الاستثمار في أصول مختلفة مثل الأسهم والسندات والعقارات والسلع، بغية زيادة رأس المال أو تحقيق أهداف مالية أخرى. وهو يتأثر بشكل كبير بالبيئة القانونية والتنظيمية التي تحكم السوق المالية.

العلاقة بين السلوك الاستثماري والشكل القانوني متعددة الأوجه:

التنظيم القانوني للأسواق المالية :يُنظم القانون أساسيات السوق المالية بما في ذلك شروط الإدراج والتداول والإفصاح وغيرها من القواعد التي يجب على المستثمرين الالتزام بها.

حماية المستثمرين :يُنظم القانون عادةً عمليات الاستثمار لحماية حقوق المستثمرين، ويشمل ذلك متطلبات الإفصاح عن المعلومات ومكافحة التلاعب بالأسواق وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة.

الضرائب :تؤثر القوانين الضريبية على قرارات الاستثمار، حيث تحدد معدلات الضرائب والامتيازات الضريبية لأنواع معينة من الاستثمارات، مما يؤثر على العائدات الصافية للمستثمرين.

التشريعات المالية :يتم تحديد سياسات وتشريعات مالية محددة التي قد تؤثر على الاستثمار، مثل سياسات الفائدة والتضخم وغيرها التي تؤثر على قيمة الأصول والأسواق المالية.

في النهاية، يتوقف السلوك الاستثماري للأفراد والمؤسسات على فهمهم للبيئة القانونية والتنظيمية والتزامهم بها، حيث يسعون لتحقيق أهدافهم الاستثمارية بطرق تتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة(رمزي بومعراف،)2013بعنوان(رمزي، 2013) "مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية مناخ الاستثمار في التأثير على القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين الذين يختارون مناطق توطين استثماراتهم بناء على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية،السياسية ووفرة الموارد و البنى التحتية، وهي عوامل تسعى كافة البلدان إلى تحسينها للترويج بالفرص الاستثمارية المتاحة بها.

وتتناول الدراسة أيضا قطاعا مهما في التنمية الاقتصادية ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تسعى الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار فيه قصد النهوض

بهذا القطاع الذي يلعب دورا متناميا في التنمية الاقتصادية،ورغم ما تحقق من إصلاحات وما توفره الدولة من تحفيزات تبقى هذه المؤسسات تعاني من عدة مشاك لتستوجب الحل حتى يتسنى لها لعب دورها في التنمية على غرار ما تفعله في العديد من دول العالم.

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

الظروف الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي ومختلف التشريعات و التحفيزات التي توفرها الدول هيا لعوامل المشجعة على الاستثمار

من خلال عرض مختلف تعار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان وإلهيات نستنتج عدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات واختلاف وجهات نظر الباحثين حولها نظرا لتباين اقتصاديات دولهم ويظهر الاختلاف واضح بين الدول المتقدمة والنامية في تعريفها.

2-دراسة(نعيمة عبدي،)2016بعنوان (نعيمة، 2016)" أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات"

تحاول هذه الأطروحة معالجة أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات، حيث أثبتت التجارب العالمية في ميدان الحوكمة المؤسسات أن الإختلاف هياكل الملكية هو المتغير الرئيسي في إختلاف نظم الحوكمة عبر العالم،الأمر الذي سينعكس في إختلاف أدوار ومهام آليات الحوكمة المؤسسية و من ثم إختلاف فعاليتها، مما يطرح أمام كل نظام تحديات خاصة في مجال تفعيل آلياته بما يتناسب مع الممارسات الجيدة لحوكمة المؤسسات، وبإسقاط هذا الموضوع على حالة الجزائر و بالتحديد مؤسسات المساهمة الجزائرية العمومية و الخاصة، تم تركيز الإهتمام في هذه الأطروحة على دراسة أثر هيكل الملكية من خلال عنصر تركز الملكية و طبيعة المساهمين، على فعالية كل من مجلس الإدارة حقوق المساهمين و الإفصاح إضافة إلى دراسة تأثير هذا العنصر على الهيكل المالي لهذه المؤسسات و بالتحديد على درجة إستدانتها،

بهدف تحديد مدى تطابق هيكل الملكية مع الهيكل المالي لهذه المؤسسات و مدى قدرته على توفير الإحتياجات المالية لهذه المؤسسات.

فبعد استعراض المفاهيم النظرية الخاصة بحوكمة المؤسسات في إطار اختلاف هياكل الملكية، إضافة إلى دراسة أثر هذه الأخيرة على فعالية الآليات السابقة، في ظل اختلاف المداخل المختارة تأتي الدراسة الميدانية في محاولة لإبراز واقع هذه الآليات في ظل هيكل الملكية المسيطر على مؤسسات المساهمة الجزائرية، بهدف إظهار مدى تتطابق واقع هذه الآليات مع الإطار القانوني الذي يحكمها، من جهة و ممارسات الحوكمة الجيدة، من جهة أخرى،حيث أظهرت نتائج الدراسة إدراكا قويا و إجماعا حول أهمية إصلاح آليات الحوكمة المؤسسية مداخلها، بما يتناسب مع هيكل الملكية المسطر على مؤسسات المساهمة الجزائرية باختلاف مداخلها بما يتناسب مع هيكل الملكية المسيطر على مؤسسات المساهمة الجزائرية.

3- دراسة(عامر حبيبة)(عامر، 2017)، 2017بعنوان "دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية"

نتيجة انفتاح الاقتصاد الجزائري وتوجهه نحو الاقتصاد الحر، ومن أجل بناء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اعتمدت الحكومة الجزائرية على برنامج التأهيل اقتصادها ومنظومة مؤسساته، بما يستجيب لهذه التغيرات والاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة تكتل الاتحاد الأوروبي .ومن بين ما ينص عليه برنامج التأهيل نجد ضرورة تأهيل مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وان تأهيل هذه الأخيرة يتطلب حصول المؤسسة على شهادة المعايير القياسية العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بنظام إدارة الجودة، نظام الإدارة البيئية ومواصفة المسؤولية الاجتماعية، وكل هذا يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.

ولقد حاولت هذه الدراسة التركيز على برنامج التأهيل المعتمد في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بمكوناته، والتطرق أيضا إلى البرنامج الجزائري للتأهيل ودراسة استفادة المؤسسات محل الدراسة من البرامج ودوره فيتحقق أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات قياس ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة اين تم إعداد مؤشرات قياس الإبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في الفصل التطبيقي ثم تحليل النتائج وتوصلت الدراسة إلى أن برنامج التأهيل الذي تبنته العديد من المؤسسات الجزائرية مكن كل هذه المؤسسات من تأهيل مختلف وظائفها وأنشطتها ولكن بدرجات متفاوتة، ولو رجعنا إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة

الميدانية كرستور، مير وقاز زواوي "Cobbaلوجدناها قد قامت بتأهيل مختلف وظائفها على نحو مكنها من منافسة المؤسسات والمنتجات الأجنبية، وفي نفس الوقت استطاعت من تحسين أدائها الاقتصادي وبالتالي فبرنامج التأهيل المنتهجة من شأنها أن تساعد المؤسسات الاقتصادية من تحقيق وترقية الاستدامة وذلك بالتركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

4-دراسة (زغود تبر) 2018:بعنوان "أثر هيكل الملكية والهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة"(رغود، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل الملكية والهيكل المالي كآليات رقابية لحوكمة المؤسسات على الأداء المالي العينة مكونة من 165 شركة مساهمة بالجزائر خلال الفترة ،2010-2014 ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نماذج ديناميكية البيانات بانلDynamic Panel Data Models، حيث تضمنت الأداء المالي كمتغير تابع والمتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية تركيز الملكية، الملكية ،الإدارية، الملكية العائلية، الملكية الأجنبية، ملكية الدولة، ملكية المستثمرين (المؤسسيين والمتغير المتعلق بالهيكل المالي (نسبة الاستدانة المالية أو الرفع المالي كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة على تلك العلاقة، ولتقدير تلك النماذج تم استخدام طريقة العزوم المعممة GeneralisedMethod of Moments(GMMsys.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي لشركات المساهمة بالجزائر يتأثر بخصائص هيكل الملكية، حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة غير خطية من الشكل 1 بين كل من :تركيز الملكية الأجنبية، ملكية الدولة والأداء المالي، وعلاقة غير خطية من الشكل ٧ بين كل من :الملكية الإدارية، الملكية العائلية والأداء المالي، في حين كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة بين الملكية المستثمرين المؤسسيين (ملكية البنوك وشركات التأمين والأداء المالي، أما بالنسبة لمتغير الهيكل المالي فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستدانة المالية (الرفع المالي و الأداء النسبي بالنسبة لشركات المساهمة العائلية, و عدم وجود علاقة بين المتغيرين

بالنسبة لشركات المساهمة الأجنبية, شركات المساهمة العامة, و شركات المساهمة المشتركة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الفرنسية :

1-دراسة2020 EkodoRaymond,NdamMama,OusmanouKomanda بعنوان "

Investissement Direct étranger et Croissance économiqueCEMAC

لهدف من هذه الورقة هو تقييم تأثير رأس المال البشري في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ولتحقيق ذلك، تم إجراء تقديرات الاقتصاد القياسي باستخدام طريقة اللحظات المعممة GMM) في لوحة ديناميكية للبلدان الستة في المنطقة خلال الفترة 1996إلى 2016.

وتبين النتائج أن رأس المال البشري ليس له أي تأثير على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي
المباشر والنمو الاقتصادي في حالة بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وأن جميع هذه البلدان تقريبا تواجه مشكلة تتعلق بنوعية رأس المال البشري هذه النتائج قدمت توصيات من لتحسين القدرة الاستيعابية للتكنولوجيات المتقدمة.

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الإنجليزية :

1 - An academic article prepared by Abdelnour Hebbal in 2017. Investment law and the legal environment for foreign direct investment in Algeria: an evaluation study.

تتسابق الكثير من الدول على اختلاف مستوياتها التنموية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه بديلا فعالا عن المديونية و دافعا قويا للتنمية الوطنية .يلعب الإطار القانوني دورا هاما و حاسما في جلب تلك الاستثمارات، و في حالة الجزائر شهدت النصوص القانونية المنظمة للاستثمار

الأجنبي المباشر تطورا كبيرا خاصة في الفترة (2000-2015) غير أن حجم الاستثمارات الوافدة بقي دون المستوى المأمول بالنظر إلى الحوافز القانونية المقدمة.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على البيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر و تقييم أبرز ملامحها في محاولة لتقييم مدى أثرها في جذب الاستثمار و معرفة العوائق الكابحة و الحلول اللازمة.

2- An academic article prepared by Godard Nisreen and Malikawi, born in 2020

Analyzing The Impact Of Business Ethics In Rationalizing Investment Decisions Using Pls-

.- Ouargla-sem Kasdi Merbah University

تتناول هذه الدراسة أثر العلاقة بين وجود المبادئ الأخلاقية في سلوك المديرين وترشيد قرارات الاستثمار، لتحقيق الأهداف المرجوة، قمنا بإجراء مسح ميداني على عينة من المؤسسات الاقتصادية النشطة بالمنطقة الصناعية برج بو. Arreridj، حيث استخدمنا برنامج SPSS وSmart-PLS لاختبار صحة الفرضيات، بعد التأكد من جودة النموذج. أظهرت نتائج الدراسة أن لأخلاقيات الأعمال تأثير ذو دلالة إحصائية على ترشيد قرارات الاستثمار، كما خلصنا إلى أن هناك تأثير غير مباشر لأبعاد الأخلاق الثلاثة وهي الانضباط والنزاهة والأمانة، بينما كان للمساواة تأثير غير دال إحصائياً. وبالتالي ليس له أي تأثير في ترشيد القرارات الاستثمارية

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم التعاريف التي تحدثت حول الشكل القانوني والسلوك الاستثماري كما تحدثنا عن كل من انواعهما و خصائصهما وقد استعنا بدراسات سبقتنا في البحث عن موضوعنا وقد كانت نتائج معظم هذه الدراسات تقول بان يوجد اثر الشكل القانوني على السلوك الاستثماري.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

للمركز الوطني للسجل

التجاري عين تموشنت

تمـهيـــد:

بغية إدارة شروط ممارسة الأنشطة التجارية بكفاءة و فعالية, من خلال تحديد الأدوار للافراد و الأجهزة و تحقيق الانسجام بين مختلف الوحدات و الأنشطة و تفادي التداخل و الازدواجية في المهام و من أجل مساعدة على تنفيذ المخطط المسطر للمركز الوطني للسجل التجاري من خلال نشاطه, كل هذا دفع الى هيكلته وفق تنظيم من شأنه أن يضمن حدا معتبرا من النجاعة و لفعالية في تسيير السجل التجاري و تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها.

المبحث الاول: عموميات حول المركز الوطني للسجل التجاري

المطلب الاول: تقديم المركز الوطني للسجل التجاري

تبعا لنص المادة 06 من المرسوم التنفيذي 92/68 المؤرخ في 18/02/1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه المعدل والمتمم، يسير المركز من طرف المدير العام ويشرف عليه مجلس إدارة وعليه يقتضي الأمر التعرض أولاً للمديرية العامة للمركز ثم لمجلس إدارة المركز.

المديريات المركزية للمركز الوطني للسجل التجاري

المادة 02 عملا بأحكام المادة 15 مكرر من القانون 2003 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري، يعد المركز مؤسسة إدارية مستقلة مكلفة خصوصا بتسليم السجل التجاري وتسييره. وتليها المادة 04 من نفس القانون "يوجد المقر الرئيسي للمركز بمدينة الجزائر " وعليه ان المركز الوطني للسجل التجاري هيكل كالآتي:

أولا: مديرية الموارد البشرية

تركز هذه الأخيرة على العامل البشري في المركز من خلال نقطتين مهمتين وهما سياسة التشغيل والتوظيف بحيث تعمل على تحضير وتحديد واقتراح وتطبيق سياسة التشغيل والتوظيف.

وبعد التوظيف تسهر على تكوين العاملين وفقا لنظام العمل المطبق داخلها وعملا باللوائح التنظيمية تطبيق قانون العمل فيما يخص علاقة العمل بين العمال والهيئة المستخدمة كما تقوم بضمان تسيير المسار المهني للمستخدمين.

ثانيا: مديرية الاشهار القانوني

تحفظ الأرشيف وتسيره وتقوم بمختلف الإشهارات القانونية في كافة المجالات خاصة المتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية حيث أشار إليها المرسوم التنفيذي رقم 922-968 المؤرخ في 18 فيفري.1992إعداد التوثيق على مستوى الأرشيف.

تقوم بأشغال الطباعة طباعة الوثائق الرسمية المتعلقة بالسجل التجاري كمدونة النشاطات الاقتصادية .....الخ

إعداد وإصدار النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والعمل على ترقيمها وتوزيعها.

ثالثا: مديرية السجل التجاري

تسيير مدونة الأنشطة التجارية وترتيب ملفات القيد في السجل التجاري وكل ما يتعلق بعقود الشركات والرهون الحيازية.

دراسة تحاليل المعطيات الإحصائية المسيرة من طرف المركز.

مراقبة نشاطات الملحقات المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري خاصة المتعلق بضبط السجلات والدفاتر المحلية.

المراقبة العامة لإجراءات ضبط السجل التجاري والتأطير والسهر على احترام الإطار القانوني لتشريع المعمول به لتسليم مستخرجات السجل التجاري للخاضعين له من أشخاص طبيعيين ومعنويين.

رابعا: المفتشية العامة للمصالح

تقوم هذه المديرية بمتابعة ومراقبة سير الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري وممثليات المركز على مستوى الشبابيك الوحدة للوكالة الوطنية لترقية والاستثمار. تعمل على تقييم الوضعية الاجتماعية لمال المركز وإن حصلت خلافات تقوم بالتسوية الودية عند الاقتضاء وكذلك تقوم بنوع خاص من التحقيقات التي ترفقها بتقارير تضم اقتراحات بناءا لطلبات المدير العام.

تقوم باقتراح العقوبات وعرضها على المدير بحيث يعتبر دورها منصب على النزاعات التي قد تطرأ في إحدى المديريات المركزية. بناءا على معطيات محصلة من خلال التحقيقات التي قامت به. تتدخل هذه المديرية في تغطية النقائص الموجودة داخل المصالح المركزية لتسهيل وتنظيم العمل

بين المديريات الأخرى بطريقة وقائية وعلاجية دون المساس بصلاحية كل مديرية.

خامسا: مديرية الإعلام الآلي

تتكفل هذه المديرية بكل الأنظمة الآلية للمركز الوطني للسجل التجاري مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تعمل على وضع برامج تقنية ومخططات تطوير الإعلام الآلي مساعدة لمصالح الهياكل المركزية والمحلية للمركز .

كما تقوم بوضع تحت تصرف الغير قاعدة بيانات محينة لإحصاء كل المعلومات المتوفرة على مستوى المركز الخاصة بالتجار والمتعاملين الاقتصاديين ونشاطهم التجاري ومراكزهم القانونية.

تستحوذ على تسيير النظام التكميلي والسهر عليه ومواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا خصوصا ما يتعلق بالسجل التجاري من خلال تكييف أنظمتها الآلية.

سادسا : مديرية الاستشارة القانونية والمصالح

تقوم بوضع القوانين الداخلية داخل المركز الوطني للسجل التجاري في مواجهة الغير.

سابعا: مديرية التعاون والاتصال

الخاصة بالعمل وكذا عداد ووضع الاتفاقيات الداخلية.

مساعدة الشركات وتوجيه المتعاملين الاقتصاديين.

تقوم بالتكفل بحل النزاعات الداخلية الموجودة

حث على التعاون بين القطاعات من خلال تعزيز علاقات التعاون والاشتراك بين قطاعات التجارة المتعلقة بتنظيم سير السجل التجاري.

الإعلام والنشر في المجال التجاري.

تحليل واستغلال المعطيات التي تم إحصائها لغرض إعداد التقارير المباشرة والغير مباشرة التي من شأنها تساهم في التطور الذي له صلة بالمعاملات الاقتصادية.

ثامنا : مديرية المالية والوسائل

السهر على إعداد وتنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز.

تسير أملاك المركز من أجهزة وعتاد وعقارات تابعة له وفي ذمته المالية.

تغطية الاحتياجات وتسيير الوسائل المتكونة من معدات وتجهيزات.

المطلب الثاني: لمحة عن المركز الوطني للسجل التجاري

أولا: تعريف المركز الوطني للسجل التجاري

المركز الوطني للسجل التجاري, مؤسسة عمومية تم إنشاؤها بموجب المرسوم 63-248 المؤرخ في10 جويلية تحت تسمية الديوان للملكية الصناعية ليسمى فيما بعد بالمركز الوطني للسجل التجاري عند صدور المرسوم 73- 188 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 بصلاحيات انحصرت في تجميع نسخ السجل التجاري المسلم آنذاك من قبل مكاتب ضبط المحاكم.

المركز الوطني للسجل التجاري هيئة إدارية مستقلة موضوعة تحت اشراف وزير التجارة منذ شهر مارس 1997.

ثانيا: مهام المركز الوطني للسجل التجاري:

تتمثل مهام المركز, بموجب الاحكام القانونية السارية المفعول في:

التكفل بضبط السجل التجاري و الحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيد في السجل التجاري و تنظيم الكيفيات التطبيقية المتعلقة بهذه العمليات طبقا للاحكام التشريعية و التنظيمية سارية المفعول.

التكفل بالاشهار القانوني الاجباري, عن طريق إعادة النشرة الرسمية للاعلانات القانونية, بهدف اعلام الغير بمختلف التغييرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار و القواعد التجارية, و كذا السلطات المخولة للهيئات الإدارية و التسييرية.

مسك الدفتر العمومي للمبيعات أو لرهون حيازة القواعد التجارية و كذا دفتر رهون حيازة الأدوات و معدات التجهيز,

مسك الدفتر العمومي للاعتماد الايجاري المتعلق بالاصول المنقولة وبالقواعد التجارية والمؤسسات الحرفية.

أولا : مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري

تنص المادة 23 من القانون 04-08 على : تتم عملية تسجيل الأنشطة التجارية بالرجوع الى مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.
يحدد محتوى وتمحور وكذا شروط تسيير وتحيين مدونة الانشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري عن طريق التنظيم" وبالرجوع الى التنظيم نجد المادة الثانية من المرسوم التنفيذي -15 249 تحدد مضمون المدونة كما يلي : تضم مدونة الأنشطة الاقتصادية نشاطات اقتصادية هيكلة في قطاعات نشاطات مقسمة الى مجموعات و مجموعات فرعية لنشاطات متجانسة، ويخصص لكل نشاط رمز خاص وتسمية...

تمثل المدونة مرجعا معياريا واجب الاستعمال قصد تعريف كل نشاط اقتصادي يكون محل طلب تسجيل في السجل التجاري، ويحدد محتوى مدونة الأنشطة الاقتصادية وتحيينها بقرار من الوزير المكلف بالتجارة، وتتكفل لجنة تسمى: لجنة مدونة الأنشطة الاقتصادية بدراسة إضافة أنشطة جديدة يقترحها المتعاملون، ودراسة التعديلات وكذلك حذف بعض الأنشطة. ويوكل تسييرها الى المركز الوطني للسجل التجاري الذي يتولى اعدادها واستنساخها وتوزيعها، وكذا وضعها تحت تصرف المستعملين، وكل ذلك بالطريق الالكتروني

ثانيا: النشرة الرسمية للإعلانات القانونية

بناءا على أن السجل التجاري الجزائري يعتبر أداة قانونية للإشهار، يتولى المركز الوطني للسجل التجاري إعداد النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (boal) ونشرها، كما تحدد مصاريف إدراج الإعلانات والإشارات القانونية ونشرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتجارة – ويمكن أيضا إدراجها بالطريقة الالكترونية.

و النشرة الرسمية للإعلانات القانونية هي دعامة إعلامية لنشر كل المعلومات الواردة من مكاتب التوثيق وكذا تلك المتعلقة بمختلف التسجيلات في السجل التجاري، على أن عملية النشر في هذه الدعامة تحمل طابعا إلزاميا بمقتضى أحكام الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، والمرسوم التنفيذي رقم : 13616 الذي ألغى أحكام المرسوم 92-70 الصادر في 18 أفريل سنة 1992 المتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية، وهي توجب على كل شخص طبيعي أو معنوي، القيام بنشر كافة المعلومات ذات الطابع الرسمي و النفعي, كلما كان ذلك ضروريا بمقتضى القانون, حتى يتسنى للمتعاملين الاقتصاديين و كذا الغير الاطلاع عليها.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية المركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة على مجموعة من العناصر أهمها: تحديد مجال الدراسة أدوات جمع البيانات، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، بيانات الاستمارة، تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS version 22 لتحليل البيانات وسنتطرق إليها في ما يلي:

أولا: مجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات

1. مجالات الدراسة:

بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 24 مارس2024واستمرت إلى مدى 7 يوم حيث تم من خلالها جمع القدر الكافي من البيانات والمعلومات الضرورية التي تبنى عليها الدراسة وكذلك إعداد نموذج للاستبيان وضبطه وتحكيمه من طرف الأساتذة وبعض العمال ثم توزيعه على أفراد عينة الدراسة وبعدها تم استرجاع الاستبيان انتقلنا إلى مرحلة تحليل النتائج.

أ. طريقة جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- **البيانات الاولية:** من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث، ومن تم تفريغها وتحلياها في البرنامج الإحصائي spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية:** تمت مراجعة المذكرات المتعلقة بموضوع قيد الدراسات السابقة.

2. أدوات جمع البيانات:

يعتبر الاستبيان من بين أهم الأدوات المستعملة في الدراسة باعتباره وسيلة للكشف عن آراء العمال والمعرفة السابقة لهم وجمع المعلومات بغرض تحليلها والوصول إلى نتائج حيث وجه الاستبيان الى جميع العمال ، زيادة على ذلك قمنا ببعض المقابلات مع رؤساء الأقسام والإطارات على مستوى المؤسسة بغية الاستفسار عن مدى معرفة إعادة اثر الشكل القانوني على السلوك الاستثمار للمؤسسات وبالأخص المركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت كذلك قمنا بتحضير ملخص يعرف بالدراسة المراد إنجازها ومختلف متغيرات وعناصر الدراسة.

ثانياً: مجتمع، عينة الدراسة وحدود الدراسة

1. **مجتمع الدراسة:** يشتمل مجتمع دراستنا على جميع العمالالمركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت .

2. **عينة الدراسة:** اختير العينة المقصودة حيث وزعت الاستمارات على كافة العمالالمركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت وبلغ عددها 70و كان عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة التي تم إخضاعها للدراسة ب50 يعني أن عينة الدراسة وفق التوزيع الطبيعي أي أنها مناسبة للدراسة.

1. **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** المركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت.
- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة التربص من 24 مارس 2024إلى 30 مارس 2024.

2. **متغيرات الدراسة:**

- المتغير المستقل : الشكل القانوني.
- المتغير التابع: السلوك الاستثماري.

المطلب الثاني: دراسة بيانات الاستبيان و ثباته

الفرع الأول: بيانات الاستبيان

قمنا بجمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استبيان (أنظر الملحق) تكون من المعلومات الشخصية و 10 سؤال مغلق، شمل الاستبيان على محورين و هذا لغرض الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة و الإجابة على الفرضيات المطروحة و كانت محاور الدراسة على النحو التالي:

- المحور الاول: الشكل القانوني.
- المحور الثاني: سلوك الاستثماري.

و قد تم استخدام مقياس ليكارث(Likert) الخماسي، باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء نظراً لسهولة فهمه و توازن درجاته، حيث يترجم خمسة احتمالات للإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال الاستبيان و المتمثلة في (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) و على المجيب على الأسئلة وضع علامة(x) أمام الإجابة المناسبة التي يختارها، حيث أن الاختيار غير موافق بشدة يعني درجة (1)، غير موافق درجتان (2)، محايد (3) ثلاثة درجات، موافق أربع درجات (4) و أخيراً موافق بشدة خمسة درجات (5).

الجدول رقم(02-01): درجات سلم ليكارث الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: محمد خير أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجة (أس بي أس أس) ، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص:22.

الفرع الثاني: صدق الاستبيان

أولا: الصدق الظاهري

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق)، بغية التأكد من مدى تطابقه مع موضوع الدراسة، حيث تم الاستفادة من ملاحظاتهم و توجيهاتهم فيما يخص كل من شكل، محتوى و مدى تناسق عبارات الاستبيان و ترابط محاوره و التي أخذت بعين الاعتبار في إطار تصحيحي يتماشى و ما تم الإشارة ، بالإضافة إلى عرضه على عينة من العمال المركز الوطني للسجل التجاري من أجل التأكد من محتوى الاستبيان و وضوح عباراته.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

بغية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) لكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة 0.05.

1. **الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول "الشكل القانوني"**

الجدول رقم (02-02): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "الشكل القانوني"

العبارة	معامل Spearman	القيمة الاحتمالية sig
01	0.633**	0.000
02	0.441**	0.001
03	0.529**	0.000
04	0.708**	0.001
05	0.574**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS. **: مستوى دلالة 0.01*: مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول "الشكل القانوني" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و0.05 ، و هذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لمعظم عبارات المحور الأول "الشكل القانوني" مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

2.الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني "السلوك الاستثماري"

الجدول رقم (02-03): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " السلوك الاستثماري"

العبارة	معامل Spearman	القيمة الاحتمالية Sig
6	0.466 **	0.01
7	0.641**	0.000
8	0.442**	0.01
9	0.543**	0.000
10	0.717**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS. **: مستوى دلالة 0.01*: مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني "السلوك الاستثماري" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و0.05وهذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني " السلوك الاستثماري "مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

الفرع الثالث: ثبات الاستبيان

من خلال تطبيق برنامج spss تم إجراء اختبار الثبات لإجابات العينة المدروسة و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (02-04): ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل alpha cronbach
جميع محاور الاستبيان	10	71.6%

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS

نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين، متغير مستقل وهو الشكل القانوني والمتغير التابع هو سلوك الاستثماري و يمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$(y) = f(x)$

حيث أن :

سلوك الاستثماري: (y) متغير تابع

الشكل القانوني (x) : متغير مستقل

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الاستبيان من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي spssو اختبار الفرضيات بغية عرض نتائج الدراسة والخروج في الأخير بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يستفيد منها المركز الوطني للسجل التجاري فرع عين تموشنت

الفرع الأول: دراسة وتحليل الاستبيان

1. **المعلومات الشخصية:** والتي نبينها في الجداول والاشكال التالية

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب "الجنس":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم (02-05):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	37	%74.0
أنثى	13	%26.0
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

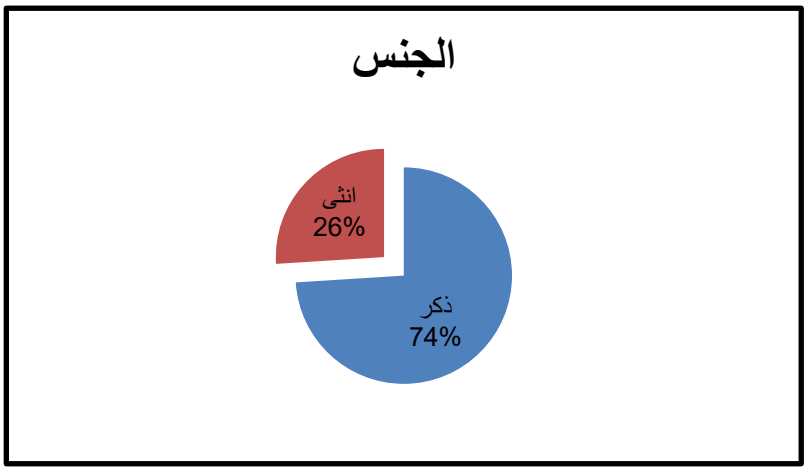

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

بالنسبة لنوع الجنس : نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه أن نسبة الذكور تمثل 74.0% في حين أن نسبة الإناث تمثل 26.0% و بالتالي فإن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث بمعدل 48%.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب "العمر:"

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم(02-06): توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
30-20 سنة	13	%26.0
40-31 سنة	0	%0
50-41 سنة	27	%54.0
أكثر من 50 سنة	10	%20.0
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02):توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

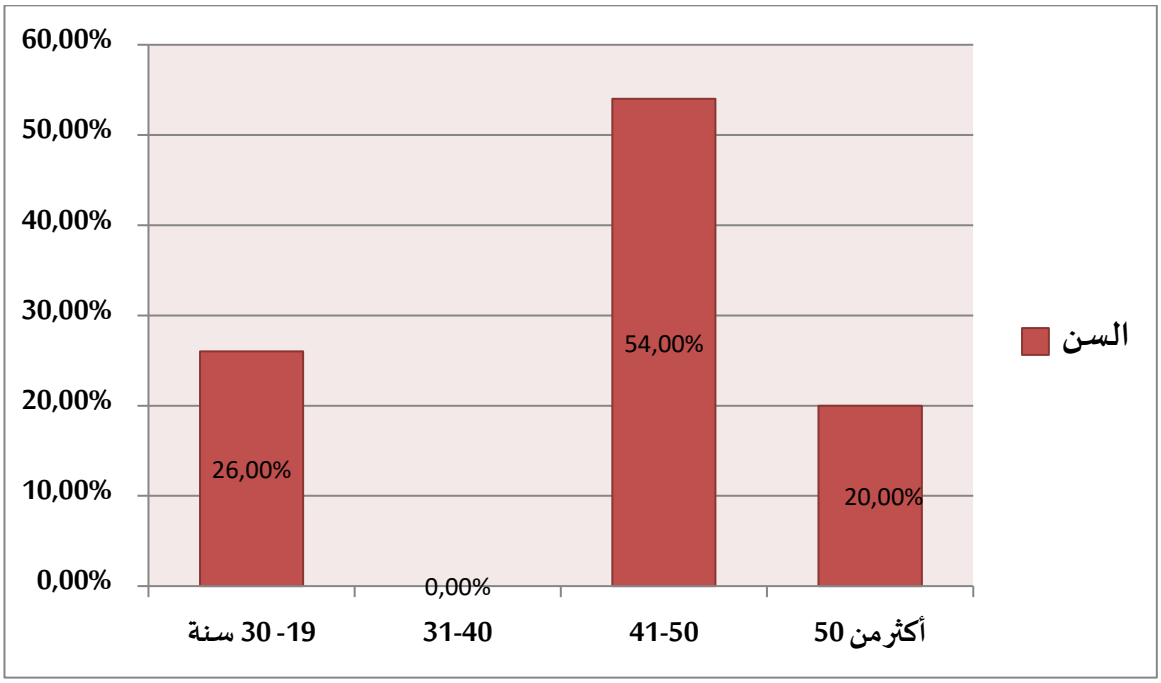

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

بالنسبة للعمر: نجد من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن الفئة الأعمار من 41-50 سنة تمثل أعلى نسبة وبمعدل 54.0% تليها فئة الأعمار من20-30 سنة و التي تمثل نسبة 26.0% ثم فئة أكثر من 50 بنسبة 20.0% و أخيراً الفئة العمرية من 41-50 بنسبة 0% نلاحظ من خلال المعطيات أن المؤسسة يعتمد بدرجة كبيرة على الفئات العمرية الشبانية و هذا لغرض الاستفادة من خبرتهم ورصيدهم العلمي وأن طبيعة عمل المؤسسة تتطلب الحذر و السلاسة في الأداء.

ثالثاً: توزيع العينة حسب "المستوى العلمي:"

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم (02-07): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
مستوى ابتدائي	0	0%
مستوى متوسط	0	0%
مستوى ثانوي	10	20.0%
باكالوريا	0	0%
مستوى جامعي	36	72.0%
شهادة أخرى	4	8%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

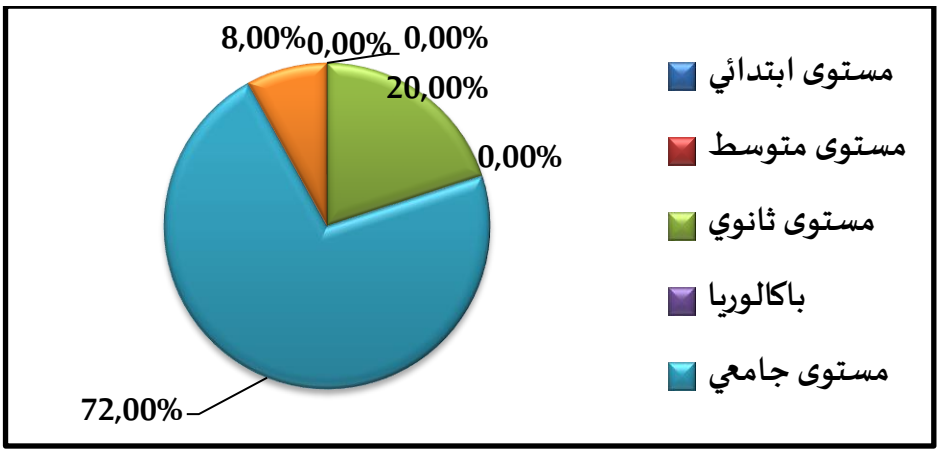

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

بالنسبة للمستوى العلمي: نلاحظ بأن العمال الحاصلين على مستوى جامعي يحتلون النسبة العليا المقدرة بـ .72 % تم مستوى ثانوي يحتل بنسبة مقدرة ب 20% تليها شهادة اخرى بنسبة مقدرة ب 8.6% تليها مستوى ابتدائي ومستوى متوسط و باكالوريا بنسبة معدومة و هذا يدل على أن المؤسسةتقوم بتوظيف و بنسبة عالية خريجي الجامعات و ذوي الكفاءات العلمية.

عرض و تحليل نتائج الاستبيان:

تظهر الجداول بالأسفل كل من التوزيع التكراري، الانحراف المعياري، الوسط الحسابي ودرجة الاستجابة للمحورين كل لوحده التي تم التوصل إليها من خلال المدى و هو عبارة عن الفرق بين القيمة الأكبر و الأصغر المعطاة لخيارات مقياس الاستمارة، وباعتبار أننا اعتمدنا على مقياس ليكارث الخماسي و الذي يحتوي على خمسة درجات من 1-5 فقيمة المدى هي (5-1=4) و التي يتم قسمتها على خلايا المقياس(5/4=0.8)، بحيث تضاف هذه القيمة للقيم المعطاة لكل خيار وبالتالي كلما كان الوسط الحسابي محصور في المجال (1-1.80) فهذا يدل على أن درجة الاستجابة منخفضة جدا، أما إذا كان محصور في المجال (1.80-2.60) فنقول أن درجة الاستجابة منخفضة، يليه المجال (2.60-3.40) درجة الاستجابة تكون متوسطة، ثم المجال (3.40-4.20) الذي تكون فيه درجة الاستجابة مرتفعة، أما بالنسبة للمجال (4.20-5) فإن درجة الاستجابة فيه تعتبر مرتفعة جداً و أن المتوسط المعياري يساوي (3).

يوضح الجدول التالي توزيع الدرجات حسب سلم ليكارث الخماسي

الجدول رقم(02-08): توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكارث

1.80-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر: سلم ليكارث الخماسي.

- ✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أقل من 3: يعني أن ميل المستجوبين إلى رفض محتوى العبارة
- ✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أكثر من 3: يعني أن ميل المستجوبين إلى قبول محتوى العبارة.

المحور الأول: "الشكل القانوني"

الجدول رقم (02-09): تحليل عبارات المحور الأول " الشكل القانوني "

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	5	10	8	18	9	3.32	1.269	3	متوسطة
	10%	20.0%	16%	36%	18%				
2	26	18	1	5	0	1.70	0.931	5	منخفضة
	%52	%36	%2.0	%10.0	%0				
3	2	10	3	32	3	4.48	1.015	1	مرتفعة جدا
	%4	%20	6%	%64	%6				
4	3	8	8	16	15	3.64	1.241	2	مرتفعة

	%6	%16	%16	%32	%30				
5	0	26	4	25	5	2.98	1.116	4	متوسطة
	0%	%52	8%	%30	%10				
	0%	0%	0%	48.9%	51.4%				
مجموع عبارات المحور الأول						3.2240	0.72240	/	جدا

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.2240 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري قدر بـ 0.7224

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة اغلبها مرتفعةفهي تمثل الشكل القانوني وبعد تحليل نتائج استجابات أفراد العينة،يتبين أن قيم المتوسط الحسابي لهذه لعبارات تراوحت قيمها ما بين:1.70 و 4.48 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري مابين0.931 و01.269 ، وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة في المؤسسة تميل إلى قبول محتوى العبارات الدالة لمحور الشكل القانوني فالإدارة تقوم بإدراج هذا البعد في العمليات المؤسسة

المحور الثاني: السلوك الاستثماري

الجدول رقم (02-10): تحليل عبارات المحور الثاني" السلوك الاستثماري"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				

06	0	10	8	22	10	3.64	1.025	4	مرتفعة
	0%	%20	%16	%44	%20				
7	0	9	13	13	15	3.86	1.096	3	مرتفعة
	0%	%18	%26	%26	%30				
8	0	3	7	20	20	4.14	0.881	1	مرتفعة
	0%	%6	%14	%40	%40				
9	0	7	8	22	13	3.82	0.983	2	مرتفعة
	0%	%14	%16	%44	%26				
10	3	13	14	12	8	3.18	1.173	5	متوسطة
	%6	%26	%28	%24	%16				
	0%	0%	2.9%	22/9%	74.3%				
مجموع عبارات المحور الثاني									

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ3.2240 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري إجمالي قدر ب0.7224.

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة اغلبها مرتفعة ، إذ أن قيمة المتوسط الحسابي لهده العبارة3.18، وانحراف معياري 01.173.

وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة لمحور سلوك الاستثماري يميل إلى قبول محتوى العبارات الأخيرة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الإحصائية

1. دراسة التوزيع:

من خلال العينة (N=50 ≤50) إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي و منه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

- **اختبار الفرضية:**

لمعرفة أثر الشكل القانوني على سلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت، تم اختبار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدتين الآتيتين:

H0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على سلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

H1:يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على سلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

للإجابة على الفرضيات نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير:

$$Y = a0 + a1\ X1 + \mu$$

حيث:

Y: المتغير التابع (سلوك الاستثماري).

X1:المتغير المستقل (الشكل القانوني).

a0: الثابتة و تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1: معامل الانحدار للمتغير المستقل

μ:الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-11): نتائج معامل الارتباط و اختبار فيشر للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار للفرضية

قيمة الارتباط	معامل التحديد R^2	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوىالدلالة Sig
0.532[a]	0.283	بين المجموعات	4.740	4.740	1	18.966	0.000[b]
		داخل المجموعات	11.997	0.250	48		
		المجموع	16.737		49		

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط و التي تقيس درجة الارتباط بين المتغير التابع سلوك الاستثماري و المتغير المستقل الشكل القانوني، تشير R إلى ضعف الارتباط بين المتغيرين والتي تساوي 53.2% و هي درجة ارتباط متوسطة ، كما أن معامل التحديد R2 تشير إلى أن المتغير المستقل الشكل القانوني يفسر 28.3% من التباين الحاصل في المتغير التابع سلوك الاستثماري.

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن مستوى الدلالة Sig 0.000b أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك دلالة معنوية كلية للنموذج.

الجدول رقم (02-12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير التابع	النموذج	معاملات المعادلة	معامل Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
سلوك الاستثماري	الجزء الثابت	0.326		7.057	0.000
	الشكل القانوني	0.099	0.532	4.355	0.000

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن نتائج نموذج الانحدار إيجابية من خلال معاملات المعادلة و الذي يعني وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين سلوك الاستثماري و الشكل القانوني حيث بلغ معامل الانحدار الشكل القانوني0.099 الذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل الشكل القانوني بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.099من المتغير التابع سلوك الاستثماري.

كانت قيمة t المحسوبة تساوي4.355و هي أكبر من t المجدولة 1.96 و كما بلغت القيمة الاحتمالية Sig 0.001 و هي أقل من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على أن سلوك الاستثماري هو متغير مفسر الشكل القانوني و بالتالي نقول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على سلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 و قبول الفرضية البديلة H1 و المتمثلة فيما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على سلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت عند مستوى معنوية.α=0.05

والمعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير سلوك الاستثماري الشكل القانوني:

$$Y= 0.326+ 0.099X1$$

خـــلاصـــة:

في ضوء القناعة بأهمية و جود نظام مالي كفء لضمان استقرار و سلامة النظام المؤسسة، يبدل المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت جهود معتبرة فيما يخص الشكل القانوني بغرض خلق صناعة مؤسسة تتماشى مع التطورات المتعلقة بالخدمات و المنتجات التي تقدمها مختلف المؤسسات في العالم.

ومن خلال هذا الفصل تم مناقشة الجانب التطبيقي لغرض الإلمام بجميع عناصر الدراسة وتطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على الواقع العملي و هذا من خلال اسقاط الدراسة المتمثلة في تطبيق الشكل القانوني و تأثيرها على السلوك الاستثماري في المركز الوطني للسجل التجاري بفرع عين تموشنت و كذا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات سابقة الذكر.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة علي الإشكالية التالية : أثر نمط الملكية والشكل القانوني للمؤسسات علي السلوك الاستثماري في المؤسسات الناشطة في إقليم الولاية ، و من خلال التوجه نحو الشكل القانوني الذي يراه المستثمر مناسبا له أي ايجابيات الشكل أو ثقافة المستثمر أو العائلة أو المجتمع الذي يعيش فيه ، وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية علي المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة ، ثم التوصل إلي بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم فرضها في مقدمة الدراسة ، ومن ثم يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى اقتراح آفاق الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات

أولا : اختبار الفرضية الأولى : إي الأشكال القانونية الأكثر توجها للاستثمار ، تبين لنا من خلال تحليل المتعلق بالفرضية الأولي أن اختيار الشكل القانوني هو الخيار الأنسب للمؤسسة وذلك حفاظا علي سمعة المؤسسة ، وكذا التوجه للاستثمار عن طريق المؤسسات الفردية لسهولة إنشاء المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية

. ثانيا : اختبار الفرضية الثانية يؤثر الشكل القانوني علي السلوك الاستثماري، من خلال ثقافة المستثمر ، وكذا المحيط الذي يعيش فيه المستثمر تبين لنا بتحليل المتعلق بالفرضية الثانية إن الشكل القانوني يؤثر علي سلوك المستثمر من خلال المجتمع أو الوسط الذي يعيش فيه أو

ثقافة الفرد بحد نفسه ، من خلال متابعة بعض المستثمرين أو التوجه إلى قطاع معين ، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة

إن الشكل القانوني للمؤسسات هو هيكل قانوني وتنظيمي للمؤسسة من خلال مزاولة المؤسسة نشاطاتها بشكل قانوني وتأسيسي ، من خلال التسجيل في المراكز السجل التجاري وكذا الإشهار بها ته المؤسسات تلعب منطقة النشاط دورا كبيرا لمزاولة ها ته المؤسسات نشاطاتها في الاتجاه نحو الأشكال القانونية والتنظيمية. القيد في السجلات التجارية يعتبر أمرا واجبا علي المؤسسات من الناحية القانونية

.الإشهار المؤسسات بالأشكال القانونية ، أمور تنظيمية وقانونية ومعرفة كل مؤسسة بشكلها واسم المؤسسة ، ورأس المال المؤسسة (المؤسسات الجماعية).

التوصيات:

من خلال قيامنا بالدراسة التحليلية الإحصائية المحصل عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري سنحاول تقديم جملة من التوصيات:

العمل علي معرفة عدد المؤسسات علي المستوي الوطني والمحلي من خلال مجلة إحصائية يقوم بإعدادها المركز الوطني للسجل التجاري.علي مسيري المؤسسات الفردية والجماعية الاطلاع علي المجلات الإحصائية ، لمعرفة قطاع النشاط الغالب في الولاية وما هو الأكثر قطاع توجها للمستثمرين

ضرورة حرص مسيري المؤسسات علي احدث التغيرات والتطورات بما يتناسب مع المتغيرات الخارجية

ومعرفة الأشكال القانونية الأكثر توجها للمستثمرين.

التوجهات المستقبلية للمؤسسات من خلال الاتصال بالعالم الخارجي.

دور الشكل القانوني للمؤسسة في تأسيسها دور ملكية المؤسسة (خاصة أو عمومية) .

إعطاء الصيغة القانونية للمؤسسة.

وفي ختامنا لهذا البحث نرجو أن نكون قد لممنا بهذا البحث بمختلف الجوانب الأساسية للموضوع وأن يكون إمتداد للبحوث المستقبلية

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- أودو فوبرفليد, خطة العمل لانطلاقة ناجحة, التحديات, البناء, التكوين, التقويم, العبيكان للنشر, 2005.
- ناصر داديعدون, اقتصاد مؤسسة, دار المحمدية العامة, الجزائر, الطبعة الأولى, 1998.
- عبد الرزاق بن حبيب, اقتصاد و تسيير المؤسسة, الطبعة 4, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر 2009.
- عمر صخرى, اقتصاد المؤسسة, الطبعة الرابعة, ديوان المطبوعات الجامعية, 2006.
- عبد الغفور عبد السلام و آخرون, إدارة المشروعات الصغيرة, دار صفراء لنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2001.
- جيمس أ. ناشين, جويل ج ليرنز, أصول المحاسبة سلسلة توم في المحاسبة, طوابع المكتب المصري الحديث, 1984.
- مصطفى كمال طه, الشركات التجارية, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية, القاهرة, 2000.
- باسم محمد ملحم, الشركات التجارية, الطبعة الأولى, دار المسيرة, عمان 2011.
- فتيحة يوسف المولوديعماري, احكام الشركات التجارية وفقا للنصوص التشريعية و المراسيم التنفيذية الحديثة, الطبعة الثانية, دار الغرب للنشر و التوزيع, وهران, الجزائر, 2007.
- نادية فضل, شركات الأموال في القانون الجزائري, الطبعة الثانية, ديون المطبوعات الجامعية, الجزائر .2007
- عبد الحميد الشواربي, موسوعات الشركات التجارية, (شركات الأشخاص و الأموال الاستثمار), منشاة المعارف, الإسكندرية, مصر 2003.
- فاروق إبراهيم جاسم, حقوق المساهم في شركة المساهمة, الطبعة الأولى, منشورات الجبلي الحقوقية, بيروت لبنان, 2008.

- محمد فريد العربي, المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الاطار القانوني و تعدد الاشكال, دار الجامعة الجديدة, مصر, 2003.
- احمد محجوز, القانون التجاري الجزائري, الجزء الثاني, الشركات التجارية, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, بيروت, لبنان 1979.
- محمد ايمن عبد اللطيف عشوش, الأصول العلمية لدراسة جدوى المشاريع الاستثمار, الطبعة الثانية, القاهرة, 2000.
- كاظم جاسم عيساوي, دراسات الجدوى الاقتصادية, و تقييم المشروعات, دار المناهج للنشر و توزيع, عمان, الأردن, 2002.
- منير إبراهيم الهندي, الإدارة المالية, مدخل تحليلي معاصر, المكتب العربي الحديث, القاهرة, ط4, 1999.
- محمد صالح الحنواي, الإدارة المالية و التمويل, كلية التجارة عن شمس, مصر, دون تاريخ.
- موسي نوري شقيري, صالح طاهر زرقان و آخرون, إدارة الاستثمار, ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع, 2012, 1433هـ,
- حامد العربي الحفيري, تقييم الاستثمار, دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع, 2000.
- زياد رمضان, مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي, دار وائل للنشر و التوزيع, ط1, الأردن, 2005.
- سعيد توفيق عديد, الاستثمار في الأوراق المالية, مكنية عين الشمس, مصر, دون تاريخ.
- محمود حسين الوادي, محمد سمحان, إبراهيم محمد خريس, دراسات الجدوى الاقتصادية و المالية, ط1, دار صفاء للنشر و التوزيع, عمان, 2010, 1431هـ.

2- المقالات و المجلات:

- فتيحة يوسف عماري, الشركات ذات المسؤولية المحدودة و ذات الشخص الوحيد, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية, الجزء 37, العدد 3 كلية الحقوق, جامعة الجزائر 1999 .

3- الرسائل و الاطروحات:

- درحمونهلال, المحاسبة التحليلة نظام المعلومات لتسيير مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة اقتصادية, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر, 2005.
- امينة مخلفي, اقتصاد و تسيير المؤسسة, كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2016.
- مقراني لخضر, النظام القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة في التشريع الجزائري, مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء .
- مغني البشير, الاستثمار الأجنبي في الجزائر:" رسالة ماجستير في العوم الاقتصادية فرع نقود و مالية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2005.
- فتحي خن, أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية, مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و مالية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة 2013/2012.
- بن البيوض نور الهدى, دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية, مذكره مقدمة لنيل شهاده الماستر في علوم التسيير, جامعةآعلي أمحند اولحاج ,بويره 2017/ 2018 .
- حميرمروان, دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية, من وجهه نظر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي, علوم التسيير, تخصص الادارة المالية للمؤسسات ,جامعه محمد بوضياف, المسيلة, 2016 /2017 .
- بوزيد غالبي،مفهوم المؤسسة العمومية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كليةاحلقوق والعلوم السياسية جامعة العريب بن مهيدي -ام البواقي -2,.

- زغودترب ،اثربيكل الملكية والهيكل المالي على الاداء المالي المؤسسة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه يف علوم التسيَت ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيَير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2, 2018.
- عامر حبيبة ، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ,2017
- نعيمة عبدي ،اثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016
- رمزي بومعراف ، مناخ الاستثمار وتاثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، 2013

4- القوانين و المواد:

- المادة 416 من القانون المدني, القانون رقم 88_14 المؤرخ في 3 ماي 1988.
- عبد الحميد المنشاوي, التعليق على القانون التجاري الجديد رقم 17 في ضوء الفقه و القضاء, مصر
- المادة 564 من قانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فبراير 2005, يتضمن القانون التجاري ج ر , العدد 11 الصادر في 9 فبراير 2005.
- عمار عمورة, شرح القانون التجاري (الاعمال التجارية, نظرية التاجر, الشركات التجارية), دار المعرفة, الجزائر, 2020 .

مراجع باللغة الاجنبية:

- MOHAMED CID BENAIBOUCHE, LA COMPTABILITÉ DES SOCIÉTÉS OPU, 2006

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أثر الشكل القانوني على السلوك الاستثماري للمؤسسات
دراسة حالة المركز الوطني للسجل التجاري – فرع عين تموشنت

استمارة استبيان:

السادة عملاء المركز الوطني للسجل التجاري، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.....

تحية طيبة، وبعد

يقوم الطالبان بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى قياس **"أثر الشكل القانوني على السلوك الاستثماري للمؤسسات دراسة حالة المركز الوطني للسجل التجاري – فرع عين تموشنت"** وذلك في طور الإعداد لشهادة الماستر "**تخصص مالية المؤسسة**".

وعليه فإننا نرجو منكم التكرم بمساعدتنا والإجابة على الأسئلة المطروحة والفقرات المطروحة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (×).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط وأن كل إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة.

تقبلوا فائق التحية والاحترام

إعداد الطالبين:

- **بن زيان محمد عماد الدين**
- **مرني صنديد نزار قدور**

إشراف الأستاذ :

أ.د.حولية يحيى

الجزء الأول: البيانات الشخصية

(1)الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

(2) العمر

19- 30 سنة ☐ 31- 40 سنة ☐

41- 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

(3) الدرجة العلمية

مستوى ابتدائي ☐ مستوى متوسط ☐

مستوى ثانوي ☐ بكالوريا ☐

مستوى جامعي ☐ شهادة أخرى ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الشكل القانوني

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	هل تعتد أن الشكل قانوني الحالي يوفر للمؤسسة الحماية الازمة؟					
02	هل تعتقد أن الشكل القانوني للمؤسسة يؤثر على قدرتها على الحصول على تمويل؟					
03	هل لديك فكرة واضحة عن الشكل القانوني الذي ترغب في تأسيسه لمؤسستك؟					
04	هل لديك اهتمام بالحصول على حماية قانونية أكبر لأصولك الشخصية من خلال اختيار شكل قانوني معين؟					
05	هل تعتقد أن شكل القانوني للمؤسسة يؤثر على الضرائب والتزامات المالية للمؤسسة؟					

المحور الثاني: سلوك الاستثماري

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
06	هل تعتقد أن سلوك استثماري للشركة يمشي على أساس صحيح					
07	هل تميل إلى الاستثمار في العقارات والعقارات التجارية؟					
08	هل تفضل الاستثمار في الأعمال الناشئة والشركات الصغيرة؟					
09	هل تفضل الاستثمار في القطاعات الابتكارية؟					
10	هل تهتم بالاستثمار المستدام والمسؤول اجتماعيًا؟					

شكرا على حسن تعاونكم معنا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الشكل القانوني باعتباره أحد الركائز الاساسية على مستوى المؤسسة على تغيير طبيعة السلوك الاستثماري من خلال تحديد العلاقة بين أنواع الشكل القانوني وأنواع السلوك الاستثماري ،يعتمد على جملة من المبادئ والأبعاد و الاستراتيجيات التي تساهم في تفعيل دور الشكل القانوني بصفة عامة و تحسين السلوك الاستثماري لغرض زيادة الاستثمار وتنويعه بصفة خاصة، والسعي نحو إيجاد إستراتيجية فعالة ومواجهة التحديات من أجل الدفع بالعجلة الاقتصادية والنهوض الجزائرية باعتبار أن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية: الشكل القانوني، السلوك الاستثماري، المركز الوطني للسجل التجاري

Abstract:

This research aims to highlight the role of the legal form as one of the main pillars at the institutional level to change the nature of investment behavior by identifying the relationship between the types of legal form and types of investment behavior, based on a set of principles, dimensions and strategies that contribute to activating the role of the legal form in general and improving investment behavior

Keywords: Legal form, investment behavior, National Center for commercial registration